وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي صالحي أحمد بالنعامة
معهد الحقوق
قسم قانون خاص

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر – ل.م.د-
الشعبة : حقوق
التخصص : قانون أعمال
تحت عنوان :

دور التسهيلات الجمركية في تطوير الإقتصاد

من إعداد الطالبة **تحت إشراف :**

واعر مريم عليوة كريمة

المناقشة من طرف اللجنة المكونة من

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د.كبير يحيى		**رئيسا**
د. عليوة كريمة		**مشرفا مقررا**
د.حلوز وفاء		**مناقشا**

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر

يشرفني في هذا اليوم أن أشكر الأساتذة الكرام
عل قبولهم مناقشة مذكرتي و على الجهد
المبذول و كما أخص بالذكر أستاذتي عليوة كريمة
الفاضلة على العناء الذي تكبدته خلال هذا المسار
فهي لم تقصر بأي جهدي مادي أو معنوي فجزاها
اللّه عني خير جزاء ووفقني و إياها الى ما يحبه و
يرضاه و جعل هذا العمل البسيط موفيا ولو
بالقليل لجهدها المبذول

إهداء

أهدى هذا العمل المتواضع:
أولاً لوالدى الأعزاء فى شهادة حبهم وتضحياتهم .
إلى جميع أفراد عائلتى لدعمهم .
إلى جميع أفراد عائلتى الثانية زملائى فى مفتشية أقسام الجمارك بولاية النعامة .
إلى كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر فى هذا العمل.

ظهور إجراءات وتقنيات جديدة والضغط المتزايد باستمرار لتقليل تكاليف وتأخير تدفق البضائع على الحدود ، شرعت إدارة الجمارك الجزائرية في سياسة الشراكة مع كل من الشركات الاقتصادية ومع أصحاب المصلحة الآخرين في سلسلة التجارة الخارجية لمواجهة تحديات عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة الدولية وتعزيز استثمار. تستند هذه السياسة بشكل أساسي إلى تقديم مجموعة من التسهيلات التي تميل إلى تبسيط الإجراءات الجمركية من أجل تقليل تكاليف وتأخير نقل البضائع وأيضا لدعم الشركات في التنقيب عن الأسواق الخارجية، تتجاوز الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحدود الوطنية بحيث يمكن أن تؤثر الأحداث والقرارات والأنشطة الموجودة في أي مكان في العالم على الأفراد والمجتمعات في أي مكان في العالم. من الصعب التمييز بين ما هو داخلي وما هو برز تيسير التجارة كموضوع رئيسي للنمو الاقتصادي والازدهار في القرن الحادي والعشرين كقرن يتم تنفيذ العديد من المبادرات والتدابير والحلول المبتكرة بشكل متزايد من قبل الحكومات والوكالات الشريكة وأصحاب المصلحة في القطاع الخاص لضمان الحركة السريعة للسلع عبر الحدود. تم وضع سياسة تجارية تركز على هدف تنويع الصادرات من خلال توسيع نطاق المنتجات المصدرة إلى المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية. اختارت الدولة الجزائرية خيارا سياسيا من خلال تعزيز علاقاتها العالمية في المنطقة المغاربية وكذلك في حوض البحر الأبيض المتوسط مع إيلاء اهتمام خاص لدول الاتحاد الأوروبي التي تعتبر شركاه متميزين. توسعت مسؤولياته المتعلقة بالتجارة الدولية من الدور التقليدي المتمثل في تحصيل الرسوم والضرائب المطبقة على التجارة الدولية، خطة إستراتيجية للأعوام 2016 إلى 2019 تهدف إلى رفع أداء هذه الإدارة والسماح للجمارك بتطوير الدور الاقتصادي المنوط بها ، يشمل تيسير التجارة تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية ويؤدي إلى خفض تكاليف المعاملات التجارية وأوقات التخليص الجمركي. يتطلب تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وجود مجموعة الفاعلين الاقتصاديين احترامها قبل إدخال سلعهم إلى المنطقة الجمركية. تتمثل المهمة الأساسية

لإدارة الجمارك في مراقبة عمليات التجارة الخارجية والبحث عن الاحتيال الجمركي بجميع أنواعه. يبدو أن تسهيل عمليات التجارة الخارجية هو عامل مهم في التنمية الاقتصادية وأيضا عامل مخاطرة. وعليه إرتئينا وضع الخطة التالية : فاشتملت على مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة بحيث تطرقنا في الفصل الأول المعنون بالوضع الاقتصادي و مناخ الاعمال في الجزائر وسيركز على عرض للوضع الاقتصادي ومناخ الأعمال في الجزائر وأهمية المهمة الاقتصادية للجمارك وضرورة التسهيلات الجمركية وتوقعات الشركات في المسائل الجمركية. وسيخصص الفصل الثاني المعنون "التسهيلات الجمركية في الجزائر" للتسهيلات الرئيسية التي تمنحها إدارة الجمارك لصالح المتعاملين الاقتصاديين. أما الفصل الثالث بعنوان "التوافق بين التسهيلات والرقابة الجمركية" فسنتناول في هذا الفصل كافة أدوات الرقابة التي تنفذها إدارة الجمارك لمرافقة هذه التسهيلات الجمركية بالشكل المناسب.

ولهذا نطرح الإشكالية التالية :

في ما تتمثل التسهيلات الجمركية في للتجارة الخارجية ؟

ماهي أهم التسهيلات التي تمنحها إدارة الجمارك لصالح المتعاملين الإقتصاديين ؟

أهداف الدراسة :

تسليط الضوء على التعاملات الجمركية و مكانتها في رفع من الإقتصاد الدولة .

أهمية الدراسة :

معرفة سبل و طرق تطوير الإقتصاد الوطني و أهمية التسهيلات الجمركية في ذلك .

العراقيل و الصعوبات :

نقص في المصادر و المراجع في المكتبات الجامعية

المنهج المتبع

إتبعنا في بحثنا هذا على منهج وصفي و إعتمدت على أداة التحليل بحيث تطرفنا الى عدة فصول و مباحث و مطالب و و فروع بتسلسل من أجل التسهيل و فهم أهمية موضوعنا .

خطة البحث :

الفصل الأول : المناخ الإقتصادي و إجراءات الجمركية

الفصل الثاني : التسهيلات الجمركية في الجزائر .

الفصل الثالث : التوافق بين التسهيلات الجمركية و الرقابة الجمركية

الفصل الأول :

المناخ الإقتصادي و إجراءات الجمركية

على مدى العقود القليلة الماضية ، أحرزت بعض البلدان تقدما كبيرا في خفض الحواجز الجمركية وإلغاء أنظمة الحصص نمت التجارة الدولية وأصبح الإنتاج أكثر عولمة. أدت دورات توزيع الإنتاج والإمداد العالمية ، فضلاً عن الخدمات اللوجستية وظهور التجارة الإلكترونية ، إلى الضغط على الحكومات لضمان الكفاءة والسرعة والموثوقية في إجراءات العبورعلى الحدود والتخليص الجمركي. بدأت الحكومة تدرك أن صادراتها تعتمد إلى حد كبير على المعالجة الفعالة للمعاملات ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى نهج شامل وإدارة أكثر كفاءة لـالمعاملات التجارية عبر الحدود[1].

يساهم الافتقار إلى الشفافية في القوانين واللوائح ، وعمليات التخليص المطولة والمكررة ، والمتطلبات البيروقراطية التي تنطوي على مستندات متعددة بأشكال مختلفة ومع عناصر بيانات مختلفة ، في زيادة التكلفة والوقت في المعاملات التجارية. في الوقت الحاضر ، يعتقد أن هذه الحواجز تشكل حاجزا تجاريا أكثر من الحواجز الجمركية والحصص.

في الجزائر ، الوضع الاقتصادي صعب بعض الشيء ، ولا يوجد قطاع قادر على الاستيلاء على عائدات النفط. في مواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي هذا ، تركز الاهتمامات الرئيسية للسلطات العامة على تعزيز الاستثمار وتشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحسين مناخ الأعمال وخلق بيئة مناسبة تضمن الانتقال السريع إلى دولة قوية. والاقتصاد المتنوع.

سنشرح في هذا الفصل الأول أهمية وضرورة التسهيلات الجمركية وتأثيرها على سلسلة التجارة الخارجية ، لذلك فهي مهمة للغاية لدراسة الوضع الاقتصادي ومناخ الأعمال في الجزائر ، ودور الجمارك باعتبارها أداة في خدمة الاقتصاد ، وشرح عمليات التخليص الجمركي الكلاسيكية للحصول على صورة واضحة لإجراءات القانون العام ولقياس تأثير

التسهيلات بدقة على سلسلة التجارة الخارجية[2].

[1] بوبودان عبد الرزاق ، مقالة إلكترونية ، الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطور سياسات الإنتاج و التسويق و ‘ستمرار العجز الغذائي ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، الجزائر ، ص 5.

[2] بوبودان عبد الرزاق، نفس المرجع ص11.

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تمثل الهيدروكربونات جزءا مهما من الصادرات ، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي الاقتصاد الجزائري لموارد العملة الأجنبية للجزائر. ترجع الزيادة في الصادرات في الجزائر بشكل عام إلى ارتفاع سعر برميل النفط الذي له تأثير كبير على الإيرادات العامة ، وكذلك على النمو الاقتصادي وتحسين القوة الشرائية في الجزائر[1]..

[1] - بوبودان عبد الرزاق ، مقالة إلكترونية ، الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطور سياسات الإنتاج و التسويق و ‘ستمرار العجز الغذائي ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، الجزائر ، ص 12.

المبحث الأول : الوضع الإقتصادي و مناخ الأعمال في الجزائر

واصل الاقتصاد الجزائري انتعاشه في النصف الأول من عام 2022، بفضل عودة إنتاج النفط إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا واستمرار الانتعاش في قطاع الخدمات، إلى جانب استعادة النشاط الفلاحي بقوة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الانتعاش حتى عام 2023 بدعم من النمو في القطاع غير الهيدروكربوني وفي الإنفاق العام.

سنشرح في هذا الفصل الأول أهمية و ضرورة التسهيلات الجمركية و تأثيرها على السلسلة الخارجية ، لذلك فهي مهمة للغاية لدراسة الوضع الإقتصادي و مناخ الأعمال في الجزائر و دور الجمارك بإعتبارها أدات في خدمت الإقتصاد و شرح العمليات التخليص الجمركي الكلاسيكية للحصول على صورة واضحة للإجراءات القانون العام و لقياس تأثير التسهيلات بدقة على السلسلة التجارة الخارجية .

الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي تمثل هيدرو كربونات جزء مهما من الصادرات ، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي الإقتصاد الجزائري لموارد العملة الأجنبية للجزائر ، ترجع الزيادة الصادرات في الجزائر بشكل عام الى إرتفاع سعر برميل النفط الذي له تأثير كبير على الإيرادات العامة و كذلك على النمو الإقتصادي و تحسين القرو الشرائية في الجزائر.[1]

المطلب الأول : الوضع الإقتصادي في الجزائر.

يساهم الإفتقار الى الشفافية في القوانين و اللوائح ، وعمليات التخليص المطولة و المكررة ، و متطلبات البروقراطية التي تنطوي على المستندات متعددة بأشكال مختلفة و مع عناصر بيانات مختلفة ، في زيادة التكلفة و الوقت في المعاملات التجارية .

[1] بوبودان عبد الرزاق ، مقالة إلكترونية ، الأمن الغدائي الجزائري بين حتمية تطور سياسات الإنتاج و التسويق و ‘ستمرار العجز الغذائي ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، الجزائر ، ص 7.

في الوقت الحاضر يعتقد أن هذه الحواجز تشكل حاجزا تجاريا أكثر من الحواجز الجمركية و الحصص في الجزائر الوضع الإقتصادي صعب بعض الشيء ، و لا يوجد قطاع قادر على الإستلاء على عائدات النفط في مواجهة عدم الإستقرار الإقتصادي هذا ، تركز الإهتمامات الرئيسية للسلطات العامة على تعزيز الإستثمار و التشجيع الصادرات غير الهيدروكربونية بمشاركة جميع أصحاب المصلحة من أجل تحسين مناخ الأعمال و خلق بيئة مناسبة تضمن الإنتقال السريع الى دولة قوية و الإقتصاد المتنوع .[1]

الفرع الأول : نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري:

الإدارة المدارة للتجارة الخارجية ، والتي تتعلق بإدارة ومراقبة معاملات النظام المعتمد بعد استقلال البلاد التجارة الخارجية من قبل الدولة ، للانتقال من مجرد رقابة إلى تحقيق تأميم حقيقي للتجارة الخارجية من خلال إجراء رقابي يهدف إلى وضع ضوابط الصرف ، ووضع التعريفات الجمركية وإطار الحصص على واردات بعض المنتجات.

تدار الإدارة حيث بدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية[2]

الفرع الثاني : مراحل تطور الإقتصاد الجزائري

تنظم نفسها من خلال خطتي الأربع سنوات للسبعينيات من القرن الماضي لتؤدي إلى إصدار القانون 78–02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية ، والذي أقر تأميم التجارة الخارجية في عام 1978 قبل أن يتم تخفيفه

خلال الثمانينات. تميزت هذه الفترة بصدمتين نفطيتين "1973 و 1979" كان لهما تأثير إيجابي على الاقتصاد. [3]

[1] بوبودان عبد الرزاق ، مقالة إلكترونية ، الأمن الغدائي الجزائري بين حتمية تطور سياسات الإنتاج و التسويق و ‘ستمرار العجز الغذائي ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، الجزائر ، ص 7.

[2] محمد السانوسي محمد الشحاتة ، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، 2007ص4 .

[3] القانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية **مؤرخ في 11 فيفري 1978** ، جريدة رسمية عدد 7 المؤرخة في 14 فيفري 1978. الظهير رقم 1-91-261 الصادر في 09 نوفمبر 1992 المعدل والمتمم الذي أصدر القانون رقم 13-89 المتعلق بالتجارة الخارجية . القانون التونسي المتعلق بالتجارة الخارجية عدد 41 لسنة 1994 والمؤرخ في 7 مارس 1994 .

تميزت الثمانينيات بتطبيق الخطتين الخماسيتين اللتين أعطتا الأولوية للقطاعات المهملة (الزراعة والهيدروليكا والإسكان) والتي كان توجهها الأساسي هو تلبية احتياجات السكان بالإنتاج المحلي وتنويع القطاعات المهملة. بهدف تقليل الاعتماد على الواردات ، وكذلك خلق الظروف التي تجعل من الممكن جعل الجهاز الإنتاجي أكثر كفاءة.

تميزت هذه الفترة بأول صدمة نفطية مضادة في عام 1986 أدت إلى زعزعة الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد ، تحت تأثير الاعتماد الكبير على عائدات النفط[1]. أدى هذا الوضع سريعا إلى قيام السلطات العامة بطلب صندوق النقد الدولي في عام 1989 ، مما أدى إلى خطة تعديل هيكلي في منتصف التسعينيات تهدف إلى إطلاق عملية انتقال الجزائر من الاشتراكية إلى الاقتصاد الموجه نحو السوق[2].

خطة التكيف الهيكلي هي أداة اقترحها واعتمدها الصندوق العالمي الدولي والبنك الدولي ، بهدف القضاء على الأسباب الهيكلية لاختلال التوازن الاقتصادي الكلي في البلدان النامية. الهدف الرئيسي من هذه الخطة هو الخصخصة والحد من دور الدولة ، وبالتالي تحرير الاقتصاد.[3]

تم تقديم الاقتصاد الجزائري لبرنامج التكيف الهيكلي في أبريل 1994 ، بتوقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدول وقبول إعادة جدولة هذه الديون الخارجية مقابل أندية الرهان ولندن ، من أجل ضمان التوازنات الاقتصادية الكلية الرئيسية وتهيئة الظروف للانتعاش الاقتصادي ، لكن نتيجة هذه الخطة كانت سلبية.

في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، استفادت هذه الاستراتيجية الجديدة من سياق ملائم بسبب تغييرين رئيسيين. سياسياً ، وعلى الرغم من الصعوبات المستمرة ، استقر الوضع الأمني. على الصعيد الاقتصادي ، ارتفعت أسعار النفط بشكل مستمر من 13 / دولار للبرميل في يونيو 1998 إلى 60 / دولار في أغسطس 2005،

---

[1] قانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، **مؤرخ في 11 فيفري 1978** ، جريدة رسمية عدد 7 المؤرخة في 14 فيفري 1978. الظهير رقم 1-91-261 الصادر في 09 نوفمبر 1992 المعدل والمتمم الذي أصدر القانون رقم 13-89 المتعلق بالتجارة الخارجية . القانون التونسي المتعلق بالتجارة الخارجية عدد 41 لسنة 1994 والمؤرخ في 7 مارس 1994 .

[2] القانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، نفس المرجع.

3 - عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،6007/6002، ص99

وكان الدينار أكثر استقرارا (مقابل الدولار) ، وارتفع سعر النفط مما أدى إلى ميزان تجاري إيجابي. ونظام مصرفي به سيولة زائدة وتضخم مستقر ومعتدل[1].

كما تميزت الفترة من 2000 إلى 2005 بالرغبة في التحرير، حيث تم التوقيع على اتفاقية منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي سارية منذ 1 سبتمبر 2005، وقانون جديد للاستثمار، والخصخصة، وقانون المناجم وقانون الكهرباء ونقل الغاز عبر الانابيب وتعديل قانون المحروقات.

بعد انخفاض أسعار النفط منذ نهاية عام 2014 ، ترسخت هشاشة الاقتصاد الجزائري. البلد في خضم أزمة ، يتميز هذا الوضع الاقتصادي بانهيار قيمة الصادرات ، وعجز كبير في الميزانية ، وانخفاض حاد في صندوق تنظيم الإيرادات ، وعجز كبير في الميزان التجاري ، وزيادة في التضخم ، انخفاض حاد في الدينار. تكافح السلطات العامة للعثور على العلاج. [2]

منذ فبراير 2019 ، أدى اندلاع الحراك الشعبي إلى شل جزء كبير من النشاط الاقتصادي. أدى Covid-19 وحبس العمال إلى تفاقم هذا الوضع المحفوف بالمخاطر بالفعل[3].

حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري

الاعتماد الكبير على الإيرادات من المحروقات ، والتي تمثل مصدرا للطاقة غير المتجددة ، يمثل خطرا على البلاد ومستقبل الأجيال القادمة ، الأمر الذي يتطلب استراتيجية لتنويع الاقتصاد وتحسين جودة المنتج المحلي كن تنافسيًا.

يرجع ضعف تنويع الصادرات إلى:

طبيعة هيكل الاقتصاد الوطني.

انخفاض الاستثمار في المنتجات المعدة للأسواق الخارجية .

---

[1] عز الدين بن تركي ، المرجع نفسه ، ص101

[2] عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،6002/6007، **ص107**

[3] عز الدين بن تركي ، المرجع نفسه ، ص101

مناخ الأعمال غير ملائم للشركات الصغيرة والمتوسطة.

أرباح النفط هي لفرق بين قيمة النفط الخام بأسعار السوق الدولية والتكلفة الإجمالية للإنتاج[1].

من خلال تحليل الشكل المعروض أعلاه ، نلاحظ أن أرباح النفط تحتل مكانة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي ، مما يعني أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على عائدات الهيدروكربونات ، لذلك من المهم للغاية البحث عن سياسة التنويع الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية مع الدول الأخرى. [2]

المطلب الثاني : مناخ الأعمال في الجزائر

لو نظرنا الى مفهوم مناخ الأعمال في الجزائر نجد أنه يشمل جميع العوامل التي تؤثر على جدب المستثمرين للعمل في دولة ما ، مكان ، أو قطاع معين دون غيره ، وهو مفهوم حديث نسبيا ، وقد تم إستخدامه تزامنا مع ظهور تقارير أداء الأعمال للبنك العالمي ، حيث يتم ربط مناخ الأعمال بسهولة ممارسة الأعمال أو حرية إستثمار شركة أجنبية .

و إذا حاولنا تعريف مناخ الأعمال نجد أنه يتكون من كمصطلحين : مناخ و الأعمال ، فالمناخ يعرف بأنه " ظاهرة معقدة يتدخل في عناصرها إعتبارات سياسية ، إقتصادية ، مالية ، قانونية ، إدارية ، ثقافية ، نفسية . [3]

أما بالنسبة لمصطلح الأعمال فيتمثل في مختلف النشاطات التي يقوم بها التجار (أشخاص معنويين أو طبعينين) من جهة و العقود التجارة الموضوجة في القانون التجاري و قوانين أخرى محلقة به من جهة أخرى ، و يمكن أن تمتد الى معاملات أخرى تفرضها الحياة الإقتصادية .4

[1] عز الدين بن تركي ، المرجع السابق ، ص102

[2] - محمد السانوسي محمد الشحاتة ، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، 2007ص46 .

[3] كمال عليوش قربوع ، قانون الإستثمار في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999، ص43.

[4] Chatillon stéphane , droit des affaires international , edition vuibert , paris , 1999 , p06.

الفرع الأول : نبذة عن مناخ الأعمال في الجزائر

مناخ الأعمال هو مجموعة المتغيرات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) التي لها تأثير مباشر على الروح المعنوية للمستثمرين في قراراتهم الاستثمارية في منطقة جغرافية محددة جيدا[1].

وفقا للبنك الدولي ، فإن مناخ الاستثمار هو مجموعة العوامل الخاصة بموقع الشركة ، والتي تؤثر على فرص السوق أو رغبة الشركات في الاستثمار لأغراض إنتاجية ، لخلق فرص العمل وتطوير أعمالها. سياسات الحكومة وسلوكها مؤثر للغاية بسبب تأثيرها على التكاليف والمخاطر والحواجز التي تعترض المنافسة[2].

الفرع الثاني : معوقات مناخ الأعمال في الجزائر

الغرض من تقييم مناخ الأعمال في بلد ما هو توفير المعلومات التي تغطي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية. هذه المعلومات مخصصة في المقام الأول لأصحاب الأموال الذين يبحثون عن فرص استثمارية ، وللمصدرين في تبني استراتيجية الانتقال[3].

الذين يرغبون في الدخول في سوق جديدة ، وكذلك للشركات التي ترغب في تبني

يمكن تلخيص المعوقات الرئيسية لتطوير مناخ الأعمال في الجزائر على النحو التالي:

قطاع عام لا يزال يسيطر على جزء كبير من النشاط الاقتصادي؟

قطاع غير رسمي كبير

صعوبة الوصول إلى الأراضي الصناعية . صعوبات التمويل»

حواجز إدارية قوية . الوصول المحدود إلى المعلومات .

- لوائح العمل غير الملائمة ونقص العمال المهرة
- نظام قانوني وقضائي غير فعال

[1] محمد السانوسي محمد الشحاتة ، نفس المرجع ، ص19.

[2] - ن بوزيدا " دراسة تحليلية لمناخ الأعمال في اللجزائر : التقييم من خلال مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال 2016 و 2017 الصفحة 535

[3] محمد كامل شلقم ، تحديات الإنفتاح التجاري في الجزائر ، دار سالم للنشر و التوزيع ، سطيف ، الجزائر ، ط1 ، 2014 ص 87.

- مساهمة الجمارك في التنافسية الاقتصادية

تتمحور مساهمة الجمارك في القدرة التنافسية الاقتصادية حول ثلاثة مجالات رئيسية هي تسهيل التجارة وتحصيل الإيرادات ، وحماية المجتمع.[1]

أ: تيسير التجارة.

يشمل تيسير التجارة تحسين كفاءة الإجراءات الجمرة تقليل تكلفة المعاملات التجارية للشركات وفقا لمنظمة التجارة العالمية ، فإن التعريف الكلاسيكي التيسير التجارة هو "تبسيط وتنسيق اجراءات التجارة الدولية وتشمل هذه الإجراءات الأنشطة والممارسات والإجراءات الشكلية المتعلقة بجمع وعرض وابلاغ ومعالجة المعلومات المطلوبة للتبادل الدولي للبضائع[2].

ب. تحصيل الإيرادات

تعتمد معظم البلدان النامية على التعريفات أكثرمن اعتمادها على ضرائب الدخل لتمويل الوظائف الحكومية وبدون الإيرادات التي تجمعها إدارات الجمارك ، ستواجه البلدان النامية صعوبة أكبر في تمويل ميزانيتها من ناحية أخرى في البلدان المتقدمة ، لم تعد الرسوم الجمركية هي المصدر الرئيسي لتمويل نفقات الدولة.

ج- حماية المجتمع

تشمل حماية المجتمع وظائف مثل مكافحة الإرهاب ومنع حركة المصانع غير المشروعة مثل المخدرات والسلع المقلدة، يمكن للجمارك أن تساهم في القدرة التنافسية الاقتصادية من خلال حماية المجتمع ، وهي مهمة تأديها من خلال ضمان الأمن القومي ومنع التجارة غير المشروعة عبر الحدود.

[1]، محمد كامل شلقم ، نفس المرجع، ص88.

1-محمد كامل شلقم ، تحديات الإنفتاح التجاري في الجزائر ، دار سالم للنشر و التوزيع ، سطيف ، الجزائر ، ط1 ، 2014 ، ص89.

أخيرا ، يمكننا القول أن مناخ الأعمال الجيد هو عامل رئيسي للنمو والتنمية الاقتصادية للبلد. يتطلب تحسين مناخ الأعمال بشكل عام تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للمؤسسات الإنتاجية. في هذا السياق ، يمكن لإدارة الجمارك أن تتدخل من خلال اعتماد آليات مناسبة لإدارة المعاملات التجارية ، لدعم جهود السلطات العامة الهادفة إلى تنويع الاقتصاد وتشجيع الاستثمار[1].

[1] صالح فرحة زراوي، العامل في القانون التجاري الجزائري القسم الاول المحل التجاري وعناصره، الطبعة القانونية، 2011 ، ص33

المبحث الثاني : الإجراءات الجمركية

عملية التخليص الجمركي هي جميع الإجراءات التي يقوم بها صاحب البضاعة أو ممثله القانوني مقابل الأنظمة والتشريعات الجمركية بهدف القيام بعملية الاستيراد أو التصدير.

هذا القسم مخصص لعرض هذا الإجراء الذي يتم على مرحلتين: الأولى تتعلق بالإجراءات السابقة للتخليص الجمركي ، وهي التخليص الجمركي والتخليص الجمركي ، والثانية تتعلق بإجراءات التخليص الجمركي نفسها ، ، أي التصريح بالتفصيل. والتحقق والرقابة الجمركية على البضائع ودفع الرسوم والضرائب ، وأخيراً دفع الرسوم والضرائب وإصدار الأمر المراد شطبها[1].

المطلب الأول : الإحضار و التخليص الجمركي

في عمليات الاستيراد والتصدير وتحديدًا التخليص الجمركي، ستسمع الكثير من النصائح والتوجيهات التي قد يتناقد بعضها مع البعض الآخر وتجد نفسك في حيرةٍ، سيّما وإن كان استيرادك الأول .

في هذا المقال سنركّز في نصحنا على واحدة من أصعب مراحل الاستيراد، أو على الأقل مرحلة تحمل من التعقيد ما يجعلها أحد أكبر العثرات أمام التجار الدوليين، وهي مرحلة التخليص الجمركي.

الأمر الذي جعل من التخليص الجمركي الرقم الصعب في الاستيراد، هو كثرة المستندات اللازمة واختلاف القوانين بين بلدٍ وآخر[2].

1 المواد من 53-59 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر تعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

2 https://www.anafabdulkarem.com/%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%AD-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A/ بتاريخ : 2023/05/02 على الساعة 17.00.

الفرع الأول : الجانب القانوني من الإحضار و التخليص الجمركي

عرف قانون رقم 17-04 المؤرخ في 16 فبراير 2017 المعدل و المتمم للقانون رقم 07-79 المؤرخ في 21 يوليو 1979 و المتضمن قانون الجمارك، تغير و تسهيل الإجراءات الجمركية المتبعة في الإفراج عن البضائع، إذ تم رفع العديد من العقبات و التعقيدات في إجراءات الاستيراد والتصدير إلى أدنى حد و هذا بتقليل و تبسيط المتطلبات المستندية للاستيراد والتصدير التي كانت موجودة في النسخة السابقة من القانـون بعد الأخذ بالاعتبار اتفاقية كيوتو وكافة الاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر فـي قطاع الجمارك[1].

الزم قانون الجمارك شركات النقل الدولية بالمرور عبر مكاتب الجمارك للإعلان عن شحناتها ، حتى يمكن فحصها من قبل خدمات الجمارك. هذا الإجراء الرسمي يسمى التخليص الجمركي. كما أن الالتزام بالرقابة الجمركية مصحوب بإجراء شكلي إلزامي آخر يتعلق بالتخليص الجمركي للبضائع والذي يتم ممارسته عند الوصول إلى موقع التفتيش الجمركي.

يتم إرسال البضائع المستوردة أو التي سيتم تصديرها إلى مكتب الجمارك الأقرب إلى حدود المنطقة الجمركية ويجب على الناقل أن يسلك الطريق القانوني لذلك.

السلوك الجمركي

يتمثل السلوك الجمركي في أحضار البضائع المستوردة والمعاد استيرادها تركي مخلص لإخضاعها للرقابة الجمركية. يخضع ناقل البضائع للالتزامات.

1 المادة 04/17 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر تعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

أ. الاستيراد عن طريق البحر

يجب أن تكون البضائع التي تتكون منها حمولة السفينة مدرجة في بيان الحمولة أو بيان الموجز. بمجرد دخول السفينة المنطقة البحرية لنصف القطر الجمركي ، يجب على ربان السفينة أن يقدم لوكلاء خدمات خفر السواحل عند صعودهم إلى السفينة ، أو السجل ، أو بيان البضائع ، أو أي مكان آخر للوثائق. تأشيرتهم.

لا يمكن للسفن أن ترسو إلا في الموانئ التي يوجد بها مكتب جمركي ، إلا في حالات القوة القاهرة المبررة حسب الأصول. في الحالة الأخيرة ، يجب على ربان السفينة ، بمجرد أن يرسو ، إبلاغ رئيس المركز البحري لخفر السواحل ، أو في حالة تعذر ذلك ، رئيس لواء الدرك الوطني أو مفوض الشرطة أو رئيس المحلية. مكان مجلس الشعب وتقديمه له للحصول على التأشيرة دفتر السجل الذي يجب تسجيله مسبقا بأسباب الالتحام.. يجب إخطار أقرب مكتب جمركي بالحدث[1].

ب الواردات عن طريق البر

يجب نقل جميع البضائع المستوردة عبر الحدود البرية على الفور إلى أقرب مكتب جمركي بأقصر طريق يحدده مرسوم صادر عن الوالي. يطلق على هذا المسار اسم المسار القانوني. لا يمكن للناقلين تجاوز هذا بدون تصريح. عند وجود نقطة حدودية على مستوى مكان التقديم ، يتعين على السائق تقديم البيان الموجز إلى تأشيرة موظفي الجمارك[2].

يجبب إدخال البضائع المنقولة في التصريح الموجز ويتكون هذا الإعلان من بويصلة شحن تشير الى الأشياء والطبيعة والعدد والعلامات الجارية وعدم الحزم.

1 المواد من 53-59 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

2 المادة 58 مكرر (01) ق04/17 قانون الجمارك الجزائري .

ج الواردات جوا

يمكن للطائرات التي تقوم برحلة دولية جذب المطار ي يوجد بها مكتب جمارك فقط ، باستثناء حالات القوة القاهرة.

الفرع الثاني : الإحضار و التخليص الجمركي

يتكون التخليص الجمركي من التصريح بإيجاز عن الحمولة المنقولة. تتم ممارستها بمجرد وصول البضاعة إلى دائرةالجمارك[1].

أ. النقل عن طريق البحر

بمجرد دخول السفينة الميناء ، يتعين على القبطان تقديم دفتر السجل وبيان الحمولة للحصول على تأشيرة لموظفيالجمارك. خلال أربع وعشرين ساعة من وصول السفينة إلى الميناء (الجمعة والعطلات الرسمية غير مشمولة) ، يجب على ربان السفينة أو من ينوب عنه تقديم بيان موجز إلى مكتب الجمارك كإقرار موجز:

بيان الحمولة أو البيان .

إعلان مخازن السفن.

الإعلان عن متعلقات الطاقم .

جميع المستندات الأخرى المطلوبة من قبل الجمارك ،

كما يشترط الإقرارات فيما يتعلق بما يلي: المخدرات ، والعملة (النقود النقدية) ، والأسلحة ، والذخائر ، والبضائع الخطرة إذا لم يتم إدخال المعلومات المتعلقة بها في المستندات الأخرى. في نفس الوقت ، يجب إيداع مواثيق الطرف ، بوالص الشحن ، [2]صكوك الجنسية للسفينة ، وبشكل عام ، يجب إيداع جميع المستندات التي قد تطلبها إدارة الجمارك لتطبيق مراقبتها[3].

1 المادة 58 مكرر (01) ق04/17 قانون الجمارك الجزائري

2 المواد من 53-59 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

3 - خالد عليان سليمان، علي أحمد المشاقبة، **إدارة التخليص الجمركي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ،2009،ص134.

ب- النقل براً

يجب التصريح بالتفصيل عن البضائع المنقولة برا عند وصولها إلى الدائرة الجمركية. إذا تعذر ذلك ، يجب على السائق تقديم "خارطة طريق" إلى إدارة الجمارك ، كإقرار موجز

ج- النقل الجوي

يتم تقديم البيان الموجز بمجرد وصول الطائرة أو ، في حالة عدم ذلك ، بمجرد فتح دائرة الجمارك ، إذا تم إغلاقهاوقت الهبوط. [1]

د.تفريغ البضائع

يتم تفريغ البضائع بعد الحصول على ترخيص من الدوائر الجمركية وتحت إشرافها وبحضورها. يتم تفريغ البضائع في مستودعات مؤقتة ومنافذ جافة تحت رقابة الجمارك لحين التصريح عنها بالتفصيل. يجوز أن تبقى البضائع لمدة خمسة عشر يوم (15) يوما في المستودعات المؤقتة والموانئ الجافة. [2]

و- الإعلان بالتصريح المفصل

و-1 إنشاء التصريح المفصل

يجب الإفصاح عن جميع البضائع الواردة أو المعاد استيرادها والمراد تصديرها أو إعادة تصديرها بالتفصيل. هذا البيان لا يزال

إلزامية حتى لو كانت العملية المعنية تستفيد من الإعفاء من الرسوم والضرائب ، كما هو الحال بالنسبة لعمليات التصدير.

1 المادة 58 مكرر (01) ق04/17 قانون الجمارك الجزائري .

2 مقتعي فتيحة حرم ملوح، **تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، سطيف ، 2017، ص.159.

يتم إعداد البيان التفصيلي على نموذج يتوافق مع النموذج المحفوظ في المديرية العامة للجمارك ، وهو فريد لجميع العمليات التي تتم في الجمارك بغض النظر عن الإجراءات الجمركية المخصصة للبضائع المصرح عنها.

في المكاتب الحدودية وفي حالة عدم وجود وكيل جمركي ، يجوز للناقل المعتمد ، في حالة عدم وجود المالك إجراء إجراءات التخليص الجمركي للبضائع التي ينقلها. عندما يتم التصريح عن البضائع من قبل مالكها ، يجب أن يحمل الأخير تفويضا من إدارة الجمارك.

عندما يتم التصريح عن البضائع من قبل المخلص الجمركي البضاعة. يجب أن يتم التوقيع على التفويض من قبل صاحب البضاعة.

، يجب أن يتم تفويض الأخير من قبل صاحب البضاعة.

يجب تقديم البيان على مستوى مكتب الجمارك المختص إقليمياً. يتم الإيداع في غضون 15 يوما من تاريخ تسجيل المستند الذي يأذن بتفريغ البضائع[1].

و-2 التحقق من مقبولية الإقرار

لتمكين الجمارك من التعرف على البضائع الواردة أو المصدرة والتحقق من مقبولية البيان ، يجب على المصرح إرفاق المستندات المؤيدة لإقراره ، وهي:

السجل التجاري ، المعرف الضريبي ، الفاتورة التجارية ، تفويض المخلص الجمركي عندما لا يتم التصريح عن البضائع من قبل مالكها .

وثيقة المنشأ الداعمة .

مستند النقل الذي يوضح طبيعة النقل بوليصة الشحن البحري ، ATA، سند الشحن

ملاحظة التعبئة أو قسيمة البيع بالتجزئة: يجب تقديم هذا القسيمة عندما تحتوي الشحنات على سلع من أنواع تعريفة مختلفة .

1 المواد من 53-59 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

الملاحظة التفصيلية: يمكن تعريفها على أنها وثيقة موجزة لجميع المعلومات الواردة في المستندات التجارية والإدارية المرفقة بملف التخليص الجمركي.

إذن لاستخدام الوضع الاقتصادي: التراخيص المسبقة لـ

يجب إرفاق الإيداع بموجب إجراء جمركي اقتصادي في حالة الاستيراد أو التصدير بموجب إجراء جمركي اقتصادي[1].

هناك مستندات معينة مطلوبة عندما تخضع البضائع لضوابط حدودية خاصة ، فهذه ضوابط تتعلق بما يلي:

عمليات التفتيش الصحي: الحيوانات والمنتجات من أصل حيواني .

فحص مراقبة الجودة والامتثال .

المطلب الثاني : إيداع الإقرار وقبوله وتسجيله بالتفصيل

بناء على الدستور ، لا سيما المواد 136و 138 و 140-13 و 143 و 144 منه وبمقتضى الإتفاقية الدولية المتعلقة بنقل البضائع بواسطة سكك الحديد (C.I.M)، الموقع عليها في برن بتاريخ 7 فبراير سنة 1970 و المصادق عليها بأمر رقم 35-72 المؤرخ في 27 يوليو سنة 1972[2]

و بمقتضى الإتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب إتخاذها لحضر و منع الإستراد و التصدير و النقل غير الشرعي للممتلكات الثقافية ، المبرمة بباريس في 17 نوفمبر سنة 1970 و المصادق عليها بأمر رقم 37-37 المؤرخ في 25 جمادى الثاني غام 1393 الموافق ل 25 يوليو سنة 1973.[3]

1 مقتعي فتيحة ،حرم ملوح المرجع السابق ، **تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية**ص.160.

[2] قانون رقم 17-04 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1438 الموافق ل16 فبراير سنة 2017 ، يعدل و يتمم القانون رقم 07-79 المؤرخ في 26 شعبان غام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 و المتضمن قانون الجمارك .

[3] قانون رقم 17-04 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1438 الموافق ل16 فبراير سنة 2017 ، يعدل و يتمم القانون رقم 07-79 المؤرخ في 26 شعبان غام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 و المتضمن قانون الجمارك .

الفرع الأول : تقديم الإقرار

قيل سابقاً أنه يجب التصريح عن البضائع بعد تفريغها في المستودعات المؤقتة والموانئ الجافة. يمكنهم البقاء لمدة واحد وعشرين 15 يوما . وبالتالي ، فإن الموعد النهائي لتقديم الإقرار هو واحد وعشرون 15 يوما واضحًا ، من تاريخ تفريغ البضائع

إذا لم يتم تقديم البيان التفصيلي في نهاية هذه الفترة ، يتم تشكيل البضائع تلقائيا بموجب نظام الإيداع ، من قبل محصل الجمارك ، لمدة شهرين. بعد هذه الفترة ، يتم شراء البضائع لصالح الخزينة العامة. يترتب على تجاوز الموعد النمائي دفع غرامات التأخير في السداد.

يجب تقديم البيان التفصيلي إلى مكتب الجمارك المعتمد. القسم المسؤول عن استلام إيداع الإقراراتالتفصيلية يسمى المفتشية الرئيسية للأقسام.(IPS) [1].

الفرع الثاني : قبول التصريح التفصيلي

يجب أن يتم الاعتراف بالإقرار ، المراد تسجيله ، على أنه مقبول من قبل مسؤولي الجمارك. الغرض من هذه العملية هو الكشف عن أي أخطاء أو سهو فيما يتعلق بالبيانات والوثائق المنتجة لدعم التصريح المفصل.

الإقرارات التي تعتبر غير مقبولة ترفضها الدائرة مع بيان سبب الرفض.

ضابط القبول الجمركي هو المسؤول عن فحص المطابقة هذا ، والذي يتكون من فحص العناصر التالية:

استخدام الإطار المناسب للنظام الغذائي المختار [2].

الصياغة المتعلقة بوصف البضائع في الصناديق المقدمة.

المصرح الذي يوقع على البيان مخول بالتخليص الجمركي.

صياغة البيانات الإلزامية (الأنواع ، الأصل ، القيمة ، الكمية) .

يتم تحرير البيان على النموذج الذي تقدمه إدارة الجمارك .

عدم وجود الطباعة المتراكبة أو المحو أو تباعد الأسطر في عدد النسخ

1 مقتعي فتيحة ،حرم ملوح المرجع السابق ، **تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية** ، ص161.

2 المادة 51-52 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

(يجب أن تكون جميع النسخ متطابقة ومقروءة) .

وكذلك يتم إرفاق جميع المستندات اللازمة بالإقرار (السجل التجاري ، بطاقة التسجيل الضريبي ، التفويض الشهادة) ، إلخ[1].

أ- تسجيل التصريح

يتم تسجيل الإعلانات المعترف بها على أنها مقبولة من قبل الخدمة. تؤدي هذه العملية إلى تخصيص رقم تسجيل للإقرار التفصيلي الذي يشكل فعلا قانونيا.

لا يمكن تحرير البيانات المحفوظة. ومع ذلك ، يجب تصحيح الإقرارات المقدمة مسبقا في الوقت الذي يكون فيه وصولهم مبررا. يشكل تسجيل التصريح بالتفصيل أداة موثوقة. وهو يتولى مسؤولية المقرر ويشكل ، بالنسبة إلى مصلحة الجمارك ، الدعم القانوني لتدخلاته. بمجرد التسجيل ، يتم توجيه الإعلانات نحو إحدى الدوائر: خضراء أو برتقالية أو حمراء.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نظام التخليص الجمركي اليدوي ، هناك دائما إمكانية تصحيح الأخطاء ، واستكمال المستندات الناقصة ، قبل إرسال ملف التخليص الجمركي إلى التحقق "IPCOC" ، على عكس النظام الآلي.

التحقق من التصريح بالتفصيل وتصفيته ودفعه

الحقوق والضرائب

التحقق من الإعلان

بعد التسجيل ، تخضع الإعلانات للتحقق الذي يهدف بشكل أساسي إلى :

التحقق من مزايا البيانات والوثائق المرفقة عن طريق التحقق الوثائقي .[2]

انتقل إلى الاعتراف المادي بالسلع الموصوفة في الإعلان بالتفصيل عن طريق فحص فوري.

تنص المادة 92 من قانون الجمارك على أنه يجوز لإدارة الجمارك أن تمنح الإفراج عن البضائع دون رقابة فورية (القناة الحمراء) ، بعد المراقبة المستنسية للإقرارات

1 المادة 51-52 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.
2 المادة 76 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

الجمركية المسجلة ، أو بعد المراقبة والتحقق المتين لكل أو جزء من البضائع المصرح عنها.

يشمل التحقق جميع الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تتخذها إدارة الجمارك للتأكد من أن: الإعلان صحيح ،

والوثائق الداعمة منتظمة . مطابقة البضائع للإشارات الواردة في الإقرار والمستندات. بمجرد قبول الإعلان على أنه متوافق ، يتم إرساله إلى جامع الضرائب الذي سيقوم بتحصيل الرسوم والضرائب[1].

أقوال موجهة نحو الدائرة الحمراء :

مخطوف البضائع

يتحكم أ بعد والتحقق وثائقي من كل أو جزء من نكون البضائع مصرح عنها البواسطة الموجهة أولئك الاتجاه سيجاد نظام دائرة أحمر كهربائية بعد أداء أ وثائقي يتحكم هناك عملية مفتش التابع تحقق البضائع المصرح عنها

أقوال موجهة نحو المسار البرتقالي:

البضائع التي تمت ازالته بعد الفحص أولئك نكون وثائقي الذين كانت تصريحاتهم بواسطة نظام الموجهة دائرة كهربائية التجاه سيجاد البرتقالي

أقوال موجهة نحو الدائرة الخضراء:

البيانات الموجهة تجاه الدائرة الخضراء لا تفعل ذلك موضوع السيطرة الفورية. نكون بضائع يتم تحصيلها عند إيداع البيان والتبرئة الرسوم والضرائب.[2]

الاتفاق على التسهيل الصفقات

هناكمؤتمر بالي الوزاري عام 2013 ،اختتم أعضاء منظمة التجارة العالمية المفاوضات بشأن اتفاقية تاريخية ، اتفاقية تيسير التجارة (TFA) ، وهي

دخلت حيز التنفيذ في 22 فبراير 2017 ، بعد تصديق ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية عليها. تغطي هذه الاتفاقية جوانب مثل:

1 المادة 92 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

2 ، المادة 92 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023 ، المرجع السابق

تبسيط المتطلبات والإجراءات الرسمية للتخليص الجمركي والإفراج عن البضائع ، ولا سيما من خلال التعاون في تطوير الإجراءات التي تسمح بتقديم بيانات الاستيراد والتصدير إلى وكالة واحدة .

– تحسين أساليب العمل وضمان شفافية وكفاءة العمليات الجمركية.

– تقليل وتبسيط وتوحيد البيانات في المستندات المطلوبة من قبل الجمارك .

– تطبيق التقنيات الجمركية الحديثة ، لا سيما فيما يتعلق بتقييم المخاطر ، والإجراءات المبسطة لدخول البضائع

والإفراج عنها ، وضوابط ما بعد التخليص وطرق تدقيق الشركات[1].

كانت اتفاقية التجارة الحرة هي أول اتفاقية تم إبرامها في إطار منظمة التجارة العالمية من قبل جميع الأعضاء ، وهي تحتوي على ثلاثة (3) أقسام وهي:

القسم الأول

الجزء الاول: يحتوي على أحكام لتسريع حركة وإفراج وتخليص البضائع ، بما في ذلك البضائع العابرة. يوضح ويكمل المقالات ذات الصلة) الخامس ، الثامن من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) 1994. وتتضمن أيضا أحكاما للتعاون الجمركي[2].

القسم الثاني:

يحتوي على أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية (S& D) التي تسمح للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً (LDCs)بتحديد متى سيتم تنفيذ الأحكام المختلفة للاتفاقية وتحديد الأحكام التي لن تكون قادرة على تنفيذها إلا بعد استلامها المساعدة الفنية ودعم بناء القدرات.

1 بن عودة صلحية ، أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية ، مقال إلكتروني ، مجلة العلوم القانونية ، ص14.
2 بن عودة صليحة ، المرجع السابق ، ص15.

القسم الثالث:

يحتوي على أحكام تنشئ لجنة تيسير التجارة كهيئة دائمة لمنظمة التجارة العالمية والتي تتطلب من الأعضاء إنشاء لجنة وطنية لتسهيل تنسيق وتنفيذ أحكام الاتفاقية ضمن الخطة الداخلية. كما أنه يحتوي على بعض الأحكام النهائية[1].

المطلب الثالث : اتفاقية كيوتو المعدلة(RKC)

اتفاقية كيوتو المعدلة (RKC) هي الاتفاقية الجمركية الرئيسية لتسهيل التجارة. تم تطوير الاتفاقية من قبل منظمة الجمارك العالمية ، ودخلت حيز التنفيذ في 3 فبراير 2006. الاتفاقية هي نسخة محدثة ومعدلة من الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (أو اتفاقية كيوتو) المعتمدة في 1973–1974. الهدف من اتفاقية كيوتو المعدلة هو تسهيل التجارة من خلال تنسيق وتبسيط الإجراءات والممارسات الجمركية. وفي هذا الصدد ، تدعو الاتفاقية إلى المعايير والتوصيات العملية للإجراءات والتقنيات الجمركية الحديثة. يجب على الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافا متعاقدة في هذه الاتفاقية الدولية أن تقبل نص الاتفاقية نفسها وكذلك الملحق العام ، وكلاهما ملزم. يلزم المرفق العام لاتفاقية كيوتو المعدلة الأطراف المتعاقدة بالمبادئ الأساسية التالية:

- الشفافية والقدرة على التنبؤ بإجراءات إدارات الجمارك .
- توحيد وتبسيط إقرارات البضائع والمستندات الداعمة لها .
- إجراءات مبسطة للأشخاص المخولين .
- أقصى استخدام لتقنيات تكنولوجيا المعلومات .
- التقليل من الضوابط الجمركية اللازمة لضمان الامتثال للوائح .
- تطبيق تقنيات إدارة المخاطر والرقابة عن طريق التدقيق .
- تنسيق التدخلات مع وكالات الجمارك الأخرى .
- الشراكة مع الشركات[1]

بن عودة صلحية ، أهمية التعاقد عبر البوابة الإلكترونية للصفقات العمومية ، مقال إلكتروني ، مجلة العلوم القانونية ، ص19.

صادقت الجزائر على الاتفاقية المذكورة أعلاه بالمرسوم رقم 76/26 الصادر في 25/3/1976 بالتعديل الأخير بتاريخ 26 يونيو 1999 وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 447-2000 بتاريخ 23-12-2000[2].

الفرع الأول : .أثر التسهيلات الجمركية على التجارة الخارجية:

.1.العلاقة بين التسهيلات الجمركية وأوقات التخليص الجمركي

وفقا للدليل العملي حول تيسير التجارة الذي وضعته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا[3](UNECE)

تسهيل التجارة هو تبسيط وتوحيد وتنسيق الإجراءات والمعلومات ذات الصلة ، والتي تشارك في حركة البضائع بين البائع والمشتري وفي دفعها.

بعد تنفيذ تدابير تيسير التجارة ، شهدت العديد من البلدان انخفاضا كبيرا في أوقات التخليص الجمركي للواردات ، كما هو الحال في اليابان ، تم تقليل الوقت بين الدخول والإفراج بشكل كبير أيضا بالنسبة لنيوزيلندا ، فقد تم إنشاء نظام تخليص جمركي إلكتروني متعدد الوسائط في غضون أربع سنوات خفضت مدة الإجراءات الجمركية من عشرة أيام إلى ما معدله 12 دقيقة.

تعتبر هذه المواعيد النهائية من مكونات التكاليف غير مباشر ، لأنه عندما تظل المنتجات قيد النقل ثابتة لفترة طويلة ، فإنها تفقد جزءا كبيرا من قيمتها ولذلك ، فإن تقليص أوقات التخليص الجمركي من خلال جهود تيسير التجارة يسمح لجزء كبير من المنتجات بالوصول إلى وجهتها النهائية.

فيما يتعلق بالمتعهدين التجاريين ، يرتبط تأثير التسهيلات الجمركية بتحسين القدرة على التنبؤ ، وزيادة السرعة منحيث العمليات ، وانخفاض التكاليف ، مما يجعل صادراتهم أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. بشكل عام ،سيسمح تقليل الوقت والتكلفة للبلدان بجذب الاستثمار وتعزيز النمو وخلق فرص العمل[4].

1 المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 الصادر 23 ديسمبر 2000 بالمصادقة على البروتوكول المعدل على الإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية كيوتو 18 ماي 1973.الصادرة في بروكسل 26 جانفي 1999.

2 بالمرسوم تنفيذي رقم 76/26 الصادر في 25/3/1976 بالتعديل الأخير بتاريخ 26 يونيو 1999

3 - http://:org.unece.tfigواستشاربتاريخ 09/04/2023 الساعة 2:11 مساءً ؛

4 - http://:org.unece.tfigواستشاربتاريخ 10/04/2023 الساعة 21:30 مساءً ؛

يمكن أن يؤدي التنفيذ الكامل لاتفاقية تيسير التجارة أيضا إلى تقليل أوقات الاستيراد بأكثر من يوم ونصف وأوقات التصدير بما يقرب من يومين (انخفاض بنسبة 47% و 91% على التوالي مقارنة بالمتوسط الحالي). كما أنه يجعل من الممكن خفض تكاليف التجارة بشكل كبير وزيادة التجارة والناتج المحلي الإجمالي في مختلف البلدان.

لتسهيل التبادل ، يمكن أن تدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) أيضا العمليات التجارية والسلطات العامة.

تتيح إمكانياتها الهائلة إمكانية معالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة وتسريع عملية التخليص الجمركي وتسهيل إدارة المخاطر. يمكن لشركاء الأعمال تبادل المعلومات على مدار 24 ساعة في اليوم ، 7 أيام في الأسبوع ، ويمكن تقديم المستندات عبر الإنترنت وإرسالها عبر البريد الإلكتروني[1].

.2 العلاقة بين التسهيلات الجمركية و التكاليف عملية:

يهدف تيسير التجارة إلى خفض تكاليف التجارة ، والتي تشمل جميع التكاليف ، باستثناء تكاليف الإنتاج ، المرتبطة بنقل المنتجات من المنتج إلى المستهلك النهائي. على الرغم من اختلاف النماذج التجارية في افتراضاتها ، إلا أن استنتاجاتهم حول الفوائد الاقتصادية لخفض تكاليف التجارة مكملة في نواح كثيرة[2].

حسب نموذج الجبل الجليدي الذي يمثلهابسط إطار يمكن استخدامه لفهم تأثير تيسير التجارة ، فإن هذا الأخير يزيد من رفاهية البلدان المصدرة والمستوردة من خلال تحسين شروط التبادل التجاري ، مما يؤدي إلى نتيجة "مربحة للجانبين" من خلال تحسين إجراءات التجارة بحيث يتم تخفيض تكاليف التجارة إلى الصفر ، هذه الفجوة السعرية تختفي. نتيجة لذلك ، يستفيد المستوردون من انخفاض السعر والمصدرين من ارتفاع سعر المنتج الذي يتم تداوله.ووفقا لنموذج Heckscher– Ohlin ، يمكن لهذه التسهيلات تحسين الدخل الحقيقي للعمال في البلدان النامية ذات العمالة الوفيرة.

1 تقرير التجارة العالمية ، تسيرع التجارة ، فوائد و تحديات تنفيذ إتفاقية تيسير التجارة للمنظمة التجارة العالمية ، 2015 ،ص4
2 تقرير التجارة العالمية ، المرجع السابق ، ص5.

البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا هي البلدان التي يتوقع أن تشهد أكبر انخفاض متوسط في تكاليف التجارة (أكثرمن 16%) من خلال التنفيذ الكامل

من .AFE وهذا من شأنه أن يخفض تكاليف التجارة بنسبة 18% للسلع المصنعة و 10.4٪ للسلع الزراعية[1].

الفرع الثاني : التنقيب عن الأسواق الخارجية:

"نظرية التجارة الجديدة" إلى تفسير سبب دخول عدد قليل فقط من الشركات المنتجة الكبيرة إلى سوق التصدير ، بينما لا تبيع شركات أخرى إلا محليا. ووفقا لهذه النظرية ، فإن تيسير التجارة يقلل كلاً من تكاليف التجارة المتغيرة (التكاليف التي تختلف باختلاف حجم التجارة) وتكاليف التجارة الثابتة (التكاليف التي يجب تكبدها قبل دخول سوق التصدير) ، مثل تلك المتعلقة بتعلم إجراءات الأعمال في بلد ما. وهذا يسمح للمصدرين الحاليين بتوسيع حصتهم في سوق التصدير والشركات ذات المستوى المنخفض من الإنتاجية لدخول سوق التصدير.

وفقا لكروغمان ، تؤدي تكاليف التجارة المرتفعة إلى انخفاض التجارة وتركيز الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة. تشير هذه النظرية الاقتصادية إلى أن البلدان النامية الصغيرة التي لا ترغب في الاعتماد المفرط على القطاع الزراعي أو قطاع الموارد الطبيعية يجب أن يكون لديها حافز قوي لتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة لأن خفض تكاليف التجارة يزيد من الطلب على السلع المصنعة من البلدان النامية ويقلل من تركيز الإنتاج في أكبر الأسواق[2].

هناك أدلة متزايدة على أن تيسير التجارة يحفز مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التجارة. غالبا ما يشار إلى الإجراءات التجارية المرهقة والإجراءات الجمركية واللوائح التجارية باعتبارها عائقا رئيسيا أمام مشاركة الشركات الصغيرة[3]

1 تقرير التجارة العالمية ، تسيرع التجارة ، فوائد و تحديات تنفيذ إتفاقية تيسير التجارة للمنظمة التجارة العالمية ، 2015 ،ص6
2 تقرير التجارة العالمية، المرجع السابق ، ص8.
3 تقرير التجارة العالمية ، المرجع السابق ، ، ص8.

والمتوسطة في الصادرات. في الواقع ، الشركات الكبيرة ، وخاصة الشركات متعددة الجنسيات ، مجهزة بشكل أفضل للتعامل مع البيئات التنظيمية المعقدة. من الثابت ، على سبيل المثال ، أنه كلما طال تأخر التصدير ، لم تهيمن الشركات الكبيرة على الصادرات.

من خلال تقليص أوقات التصدير ، يمكن للتحليل المالي الإضافي أن يعزز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات. استنادا إلى البيانات المأخوذة من مسح الشركات التابع للبنك الدولي ، والذي يغطي ما يقرب من 130 دولة نامية ، وجد التقرير أن الأدلة الإحصائية تظهر أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لديها احتمالية كبيرة للتصدير وزيادة حصتها من الصادرات مقارنة بالشركات الأكبر عندما يتم تقليل أوقات التخليص الجمركي.

لا يقتصر الأمر على اكتساب البلدان منخفضة الدخل من تيسير التجارة أكثر من البلدان ذات الدخل المرتفع ، ولكن يمكن أن يكون لها أيضا تأثيرات إعادة التوزيع على المستوى الوطني والتي يمكن للفقراء الاستفادة منها. من خلال الحد من التأخير في التسليم وعدم اليقين ، تفيد إصلاحات تيسير التجارة المنتجين الريفيين الفقراء الذين يصدرون سلعا قابلة للتلف[1].

بالإضافة إلى ذلك ، يؤدي تيسير التجارة إلى تبسيط اللوائح ، الأمر الذي يعود بفائدة كبيرة على صغار التجار والتجار غير الرسميين والتجار من النساء الذين لا تتوفر لديهم في الغالب القدرة أو الموارد للامتثال للمتطلبات المعقدة المتعلقة بالوثائق المطلوبة.

أخيرا ، ، يعد الاعتماد الأوسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأتمتة إدارة الجمارك من بين أكثر التدابير فعالية لتسهيل التجارة وتحسين تحصيل الإيرادات. الإصلاحات المقصودة[2].

يساعد تسهيل التجارة على زيادة الإيرادات الحكومية من خلال زيادة التدفقات التجارية ، مما يوسع القاعدة الضريبية ويحسن تحصيل الرسوم والضرائب على جميع مستويات الواردات ويعزز الكشف عن الاحتيال والفساد الجمركي[3].

1 تقرير التجارة العالمية ، تسيرع التجارة ، فوائد و تحديات تنفيذ إتفاقية تيسير التجارة للمنظمة التجارة العالمية ، 2015 ، ص9.
2 تقرير التجارة العالمية ، المرجع السابق ص10.
3 تقرير التجارة العالمية ،المرجع السابق ، ص11.

في عصر تطور التجارة الدولية ، وبهدف تعزيز تحرير التجارة ، يجب على إدارة الجمارك السعي لإزالة كل ما يعيق تحرير آليات التجارة الخارجية وجعل نقل البضائع أكثر تعقيدا لأسباب لا تبررها الحاجة الصارمة للسيطرة.

البيئة الوطنية والدولية للجمارك الجزائرية آخذة في التغير. على المستوى الدولي ، تنعكس هذه التطورات في زيادة التبادلات وتدفقات الأفراد ، وإعادة التشكيل الإقليمية ، والمنافسة بين البلدان من أجل جذب أفضل لتدفقات الأفراد ، والاستثمارات والسلع. على الصعيد الوطني ، طورت الجزائر العديد من الالتزامات والشراكات التي تهدف إلى تنويع صادراتها ، وتحسين تنظيم الواردات وتحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر (الاستثمار الأجنبي المباشر).

في مواجهة هذه التغييرات ، شرعت الجمارك الجزائرية في تنفيذ برنامج تحديث طموح من أجل التكيف مع هذه المتطلبات الجديدة. يشمل هذا البرنامج جميع الجوانب التنظيمية والإدارية والتنظيمية والفنية.

الفصل الثاني:
التسهيلات الجمركية في الجزائر

أصبحت التجارة اليوم شديدة العولمة ، حيث يستكشف التجار بشكل متزايد فرص نقل سلعهم بسرعة عبر الحدود بأقل تكلفة. نشهد حاليا اهتماما متجددا بتيسير التجارة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، وهو بطريقة ما نتيجة للتركيز على التنفيذ السريع والمتسق لمنظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.(.(TFA)

بهدف تحديث إدارة الجمارك ، شرعت الأخيرة في سياسة الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية وأصحاب المصلحة الآخرين في سلسلة التجارة الخارجية من أجل مواجهة تحديات عولمة الاقتصاد. تشجيع الاستثمار القائم أساسا على مفاهيم التشاور والتسهيل الذي يميل إلى تخفيف إجراءات نقل البضائع من مكان الإرسال إلى الوجهة المقصودة.

هذا الفصل مخصص لعرض التسهيلات الجمركية الرئيسية في الجزائر ، بدءا بوضع المتعامل الاقتصادي المعتمد (OEA في القسم الأول ، ثم الأنظمة الجمركية الإقتصادية ، في حين خصص القسم الثالث لتسهيلات التصدير والرابع يتعامل مع الإجراءات الجمركية المبسطة.

المبحث الأول : المتعامل الاقتصادي المعتمد

من أجل تقليل العقبات التي تعترض تطوير التجارة الدولية دون الإضرار بأمن سلسلة التوريد الدولية ، على النحو الموصى به في إطار معايير SAFE المصممة من قبل منظمة الجمارك العالمية ، أنشأت إدارة الجمارك الجزائرية ، مثل الدول الأعضاء الأخرى في هذه المنظمة آلية تؤكد حالة المتعامل الاقتصادي المعتمد[1].

المطلب الأول : التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الإقتصادين

نظمت المديرية العامة للجمارك يوم الإعلامي من أجل توضيح و إنارة المتعلاملين الإقتصادين بالتسهيلات الممنوحة لهم و الذي سيحتضنه مقر الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة الكائن بالقصر القنصلي بساحة الشهداء، ضمن سلسلة الأيام الإعلامية المنظمة بالتنسيق بين المديرية العامة للجمارك والغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، تحت شعار "مرافقة المؤسسات من أجل دعم الإنعاش الاقتصادي"، في إطار "تجسيد برنامج الإنعاش الاقتصادي لرئيس الجمهورية، وتماشيا والنظرة الاستراتيجية الشاملة للبلاد بتكريس 2022 سنة اقتصادية بامتياز"، حسب البيان[2].

وتكرس فعاليات هذا اليوم الإعلامي "انخراط المؤسسة الجمركية في السياسة الاقتصادية العامة، وكذا التجسيد الفعلي لتوجيهات السلطات العليا للبلاد الرامية لتشجيع الإنتاج المحلي، الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وترقية الصادرات خارج مجال المحروقات، والتي تندرج في صميم محاور المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية 2022-2024، وهذا من خلال سعيها الجاد إلى تقريب مصالحها، عبر كافة المستويات من المتعاملين الاقتصاديين ومهنيي التجارة الخارجية"، يضيف نفس المصدر[3].

1 زايد مراد، **دور الجمارك في اقتصاد السوق، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل المالي، جامعة الجزائر 2006،ص282

2 زايد مراد، المرجع السابق ، ص283

3 زايد مراد، المرجع السابق ، ص285

كما يشكل اللقاء فرصة أمام المتعاملين الاقتصاديين للتعبير عن انشغالاتهم بخصوص كافة الإجراءات الجمركية المطبقة وكذا جملة التسهيلات الجمركية الممنوحة لفئة المصدرين، حسب المديرية[1]

الفرع الأول : إجراءات الاستيراد والتصدير المشتركة

يستفيد المتعاملون الاقتصاديون المعتمدون من التسهيلات ، من حيث إجراءات التخليص الجمركي والإجراءات الإدارية والرقابة:

فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي

تتمحور هذه التسهيلات حول النقاط التالية:

– توجيه البيانات الجمركية نحو دائرة التخليص الجمركي دون رقابة فورية ، المعروفة باسم الدائرة الخضراء ، والتي تتيح الإزالة السريعة للبضائع دون رقابة على المستندات وبدون فحص مادي .

– إدخال البيانات الجمركية عن بعد ، مع منح الاكتتاب في SIGAD من قبل رئيس التفتيش الجمركي الجزئي المسؤول عن المكتب الرئيسي للمشغل .

– تزويد OEA بالإقرارات الجمركية المطبوعة .

– اشتراك المتعامل في الإعلان المبسط عن العبور البري (DSTR) ، في حالات نقل البضائع خارج الدائرة الإقليمية .

– الإعفاء من الوزن ، بما في ذلك إزالة البضائع المتجانسة تحت الرافعات ، مع مراعاة المعاملة الخاصة المخصصة للأخيرة [2].

الفرع الثاني : إجراءات التصدير:

* في حالة وجود نزاع مع مصلحة الجمارك ، يجب على الأخيرة عدم منع البضائع المعدة للتصدير ، ثم يتم تصديرها، ويتم التعامل مع الخلاف المتعلق بها بعد تصديرها.

1 https://news.radioalgerie.dz/ar/node/168981 بتاريخ 2023/03/05 على الساعة 12.22 د

2 المرسوم التنفيذي رقم 12 /93 المؤرخ في 01 مارس 2012 الذي يحدد شروطو أحكام الإستفادة من وضع المتعامل الإقتصادي المرخ له في الجمارك .

يتم منح هذه التسهيلات للجوانب التي يمكن فحصها لاحقا ولا يمكن أن تمتد ، على سبيل المثال ، إلى طبيعة البضائع ، إذا كانت محظورة أو تخضع لإجراء شكلي مسبق معين. يصدر[1].

* في حالة وجود اشتباه قوي في الاحتيال ، يجب الإذن بإجراء فحص متعمق لـ

يعتبر الإعلان و / أو البضائع من مسؤولية رئيس قسم التفتيش الجمركي ، ويتم هذا التحقق في أسرع وقت ممكن ، من قبل خدمات التفتيش الرئيسي للكتائب ، بالتنسيق مع المسؤولين عن التحقق.

لصالح نظام الجمارك الاقتصادي لإعادة التخزين المعفى من الرسوم الجمركية ، يمكن للمشغل الاقتصادي المرخص له تقديم طلب التفويض الخاص به على مستوى المكتب

استيراد المدخلات المخصصة لتزويد إنتاجها ، وتستفيد البضائع المعدة للتصدير من الأولوية في الإرساء وفي مراقبة الرؤية على متن السفينة.

المطلب الثاني : الإجراءات الإدارية

إجراءات الاستيراد والتصدير المشتركة

تتمحور التسهيلات في هذا المجال حول النقاط التالية:

- تبسيط ملف التخليص الجمركي.
- إعفاء من إيداع التفويض لكل عملية تخليص جمركي[2]
- الإعفاء من التصاريح المسبقة للعمليات التي تدخل في إطار الإجراءات الجمركية الاقتصادية ، باستثناء الحالات المنصوص عليها صراحة في قانون الجمارك .
- الإعفاء من التراخيص ، لطلبات الإيداع المرفوعة .[3]
- الإعفاء من تصريح التخليص الجمركي للبضائع للحسابات الخاصة .

1 المرسوم التنفيذي رقم 12 /93، المرجع السابق .
2 جنين محمد، **التسهيلات الجمركية وأثارها على المؤسسة**، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2013 ، ص96
3 جنين محمد ، التسهيلات الجمركية وأثارها على المؤسسة ، المرجع السابق ، ص97.

– الالتزام بملء بيان عناصر القيمة (DEV) لكل عملية تخليص جمركي لن يتم تطبيقه على OEA التي تنفذ الواردات أو الصادرات تحت غطاء عقود موطن. سيطلب منهم فقط توفير DEV للمعاملة الأولى المتعلقة بالعقد المعني ، شريطة عدم تعديل شروط المعاملة .

.– قبول الشيكات غير المصدق عليها لدفع الرسوم والضرائب ، إذا لزم الأمر بالقرب من السجلات النقدية والمخصصة للمسؤولين المعتمدين ، والتي تم إنشاؤها على مستوى مراكز التخليص الجمركي الرئيسية[1].

ج– إجراءات التصدير المشتركة

الإعفاء من الترخيص ، لمطالبات منافع الصرف القياسية من حيث السيطرة

أ . للتحكم بالماسح الضوئي

قد يتم حذف البضائع من المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين من هذا التحكم على أساس الاستهداف الآلي. هذه العملية صالحة للاستيراد والتصدير. عند اتخاذ قرار بإجراء فحص مادي للسلع ، في الحالات المنصوص عليها ،

يتم تنفيذ هذا الأخير بكل الأولوية والسرعة وفي موقع المتعامل أو في موقع من اختياره[2].

ب– فحص المطابقة

لرقابة المطابقة ، يتم تقديم البضائع المستوردة فقط للرقابة المستندية ، وذلك بالاتفاق المشترك مع خدمات وزارة التجارة[3].

1 المادة 75 مكرر رقم 01 من قانون الجمارك المعدد و المتمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
2 المادة 75 مكرر رقم 01 من قانون الجمارك المعدد و المتمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
3 المادة 75 مكرر رقم ،01 .المرجع نفسه ،

الفرع الأول : إجراءات الحصول على اعتمادOEA

1تقديم الطلب

يجب على المتعامل الاقتصادي المعتمد ، المتعامل ، تقديم طلب إلى قسم التفتيش الجمركي الذي يعتمد بموجبه نشاطه الرئيسي أو موقع مكتبه المسجل ، وهذا ، لدعم المستندات المطلوبة ، مكتب أمر التفتيش الجزئي مكان إيداع الطلب ، يجب الإقرار بالاستلام. ومع ذلك ، يجوز للمستغل إرسال طلبه مصحوبا بالوثائق المذكورة أعلاه إلكترونيا ، إلى العناوين الإلكترونية لرؤساء أقسام التفتيش الجمركي المدرجة في الموقع المذكور أعلاه[1].

2دراسة قبول الطلب

تقع مسؤولية دراسة قبول طلب الموافقة على عاتق الخدمات الفنية لتفتيش القسم أو، عند الاقتضاء ، الخلية المخصصة للمسؤولين التنفيذيين على مستوى تفتيش القسم. بالنسبة للطلب الذي يعتبر مقبولاً ، يرسل رئيس قسم التفتيش الجمركي الملف ، مع رأيه ، إلى المدير الإقليمي ، مع نسخة إلى رئيس القسم الإقليمي للرقابة اللاحقة لبدء عملية التدقيق.

إذا اعتبر الطلب غير مقبول من حيث الشكل ، يتم إخطار مقدم الطلب بالرفض المسبب من قبل رئيس تفتيش القسم ، في غضون فترة لا تتجاوز (شهرا واحدا) 01

خلاف ذلك ، يعتبر الطلب مقبولاً من حيث الشكل. يجب تقليص هذه الفترة قدر الإمكان ، لا سيما في المراكز التي لا تشهد نشاطا جمركيا مكثفا. يجوز للمستغل تقديم استئناف على مستوى إدارة التفتيش الجمركي الجزئية ، ويجب حجز رد مسبب له ، مع نسخة للمدير الإقليمي[2].

1 المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ 01 مارس 2012 الذي يحدد شروط و أحكام الإستفادة من وضع المتعامل الإقتصادي المرخص له في الجمارك .

2 ، المرسوم التنفيذي رقم 93/12 ، المرجع نفسه.

الفرع الثاني : مراجعة الحصول

تقوم الخدمة الإقليمية للضوابط اللاحقة المضبوطة بإجراء التحقق من حيث التدقيق خلال فترة أقصاها ستة(06)أشهر. [1]

سيكون الغرض من التدقيق هو إثبات أهلية الشركة لهذه الحالة ، وذلك من خلال التحقق من ملاءمة المعلومات المقدمة في المواصفات والتحقق من خلفية.

[2]المتعامل ، المدرج في المادة 2 فقرة 2 من المرسوم رقم 12-93 ، ولأغراض التدقيق ، يجوز لإدارة الجمارك طلب أي مستند ، وفقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 12-93.

يقوم رئيس خدمة الرقابة اللاحقة الإقليمية بابلاغ المتعاملين الذين استوفوا شروط القبول المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ، ببدء إجراءات التدقيق. يتم بعد ذلك تنفيذ الزيارات إلى المكتب الرئيسي وكذلك وحدات الإنتاج الخاصة بالمتعامل بواسطة الخدمات المسؤولة عن الضوابط اللاحقة ، والتي ستجري تدقيقا وفقا لدليل التدقيق الموضوع في هذا الشأن.

1.تقرير المراجعة

يجب إرسال تقرير التدقيق المصحوب بالملف من قبل رئيس دائرة الرقابة اللاحقة الإقليمية إلى المدير الإقليمي للدائرة مع رأيه. يجب على الأخير إرسال التقرير والملف مع الآراء على الفور إلى مديرية التشريع والتنظيم والتجارة.

على أساس تقرير التدقيق ورأي المدير الإقليمي ، يقوم الأخير بإعداد ورقة تعريف تحتوي على المعلومات الواردة في تقرير التدقيق بالإضافة إلى آراء مختلف المديرين الهرمية الذين اضطروا إلى فحص الملف. تقدم ورقة البيانات والملف المتعلق بها لإبداء الرأي على أعضاء اللجنة الفنية الخاصة المشكلة لهذا الغرض على مستوى المديرية العامة للجمارك ، والمكونة من المديرين المركزيين أو ممثليهم[3].

1 المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ 01 مارس 2012 الذي يحدد شروط و أحكام الإستفادة من وضع المتعامل الإقتصادي المرخص له في الجمارك .
2 المرسوم التنفيذي رقم 93/12 ، المرجع نفسه.
3 المرسوم التنفيذي رقم 93/12 ، المرجع السابق.

أ-اجتماعات اللجنة

تتم إدارة اجتماعات اللجان من قبل دائرة التشريع واللوائح ويتم اعتمادها بالدقائق. يتم إحالتها إلى المدير العام لاتخاذ القرار. كما تتمتع هذه اللجنة بصلاحية إبداء الرأي في مقترحات التعليق أو الانسحاب أو الإعادة[1].

ب. منح الاعتماد

تمنح صفة المتعامل الاقتصادي المرخص لمقدم الطلب ، بقرار من مدير الجمارك العام. ترسل مكتب التشريعات و الانظمة الجمركية القرار إلى مدير مفتشية أقسام الجمارك المعني ، الذي يقوم بإخطار المستفيد من قرار الموافقة .[2]

وتجدر الإشارة إلى أن المعايير المطلوبة للحصول على وضع OEA في الجزائر متاحة لنسبة كبيرة من الشركات في الواقع ، هذه المعايير أقل تقييدا من تلك المنصوص عليها في إطار معايير SAFE لمنظمة الجمارك العالمية ، أو حتى تلك الخاصة بـ الاتحاد الأوروبي الذي ينص على معايير سلامة وأمن أكثر صرامة.

الوضع الجزائري الحالي " OEA " أقرب بكثير إلى مفهوم "الأشخاص المعتمدين" في اتفاقية كيوتو المعدلة(RKC) من خلال المعيار 3.32 ، هؤلاء هم الأشخاص الذين يستوفون معايير معينة وضعتها الجمارك.

أخيرا ، من الضروري اعتماد بعض التدابير التصحيحية ، بهدف تحسين النظام الحالي وضمان مواءمته التدريجية مع إطار معايير SAFE ، والتي ينبغي أن تمر من خلال توسيع هذا النظام إلى أصحاب المصلحة الآخرين في سلسلة اللوجستيات الدولية ، والوصول إلى المرحلة الثانية ، ألا وهي أمن سلامة[3]." OEA

1 المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ 01 مارس 2012 الذي يحدد شروط و أحكام الإستفاذة من وضع المتعامل الإقتصادي المرخص له في الجمارك .
2 المرسوم التنفيذي رقم 93/12نفس المرجع ،
3 المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المرجع السابق .

المبحث الثاني : الإجراءات الجمركية الاقتصادية

لطالما تمت الإشارة إلى الأنظمة الجمركية الإقتصادية باسم "الأنظمة المعلقة" وتم تعريفها على أنها أنظمة تسمح بالتخزين أو الحركة أو المعالجة في المنطقة الجمركية ، في ظل تعليق الرسوم والضرائب وحظر البضائع الأجنبية والمزمع إعادة تصديرها أو نقلت لاحقا إلى السوق الوطنية. مرت الأنظمة المعلقة بتطور كبير عبر التاريخ ، ليتم تسميتها لاحقا بواسطة المصطلح الأنظمة الجمركية الإقتصادية[1]. "

المطلب الأول : " الأنظمة الجمركية الإقتصادية

إن قانون الجمارك الجزائري مضمون فقط في مادته 115 مكرر ، لتعداد الأنظمة المختلفة ، مع تحديد أن "... الأنظمة الجمركية الاقتصادية تسمح بتخزين البضائع أو تجهيزها أو استخدامها أو تداولها تحت تعليق الرسوم الجمركية وضرائب الاستهلاك الداخلي كذلك مثل جميع الرسوم والضرائب والمحظورات الأخرى ذات الطبيعة الاقتصادية التي يخضعون لها[2].

لا تغطي الأنظمة الجمركية الاقتصادية الجانب الإيقافي للأنظمة فحسب ، بل تغطي أيضا جميع الأنظمة ذات الطابع الاقتصادي. وبالفعل ، تحت ضغط الشركات المصدرة ، كان على إدارة الجمارك إعادة النظر في آليات بعض الأنظمة وإنشاء أنظمة أخرى من أجل تلبية المتطلبات الجديدة للتجارة الدولية.

الأنظمة الجمركية الإقتصادية هي آليات تهدف إلى تعزيز تنمية بعض الأنشطة الاقتصادية (التصدير) وتقوية القدرات التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية ، وذلك بفضل المزايا التي توفرها مالياً واقتصادياً[3].

1 كلاود ي Berr and HENRI Trumeau .، قانون الجمارك ، ص 52
2 - المرجع نفسه ، كلاود ي ، ص53
3 المرجع نفسه ، كلاود ي ، ص53

الفرع الأول: الخصائص العامة للإجراءات الجمركية الاقتصادية

من خلال الخيال القانوني والإداري ، من المفترض أن تبقى البضائع المستوردة والتي تخضع لإجراءات جمركية اقتصادية خارج المنطقة الجمركية. وبالتالي ، تستفيد البضائع الخاضعة للأنظمة الجمركية الإقتصادية من تعليق الرسوم والضرائب والإعفاء من إجراءات التجارة الخارجية (الحصص ، تعليق البضائع للاستيراد والتصدير)[1].

أولا : تعليق الرسوم والضرائب

يرتبط هذا الإجراء ارتباطا مباشرا بالإجراءات الجمركية الاقتصادية. تستفيد البضائع التي تخضع لإجراءات جمركية اقتصادية ، والتي تبقى في المنطقة الجمركية لفترة زمنية معينة ، قبل إعادة تصديرها إما كما هي ، أو بعد خضوعها للمعالجة أو العمل أو العمالة الإضافية ، من تعليق رسوم الاستيراد والتصدير والضرائب.

لا يطلب من الشركات أيضا دفع ضريبة القيمة المضافة التي ، على الرغم من إمكانية استردادها ، إلا أنها تتوافق مع تجميد جزء من أموال الشركة. تشكل الوفورات المحققة في الرسوم الجمركية ومزايا التدفق النقدي التي يوفرها هذا الإجراء (التعليق) المصلحة الأساسية للإجراءات الجمركية الاقتصادية[2].

ثانيا : الكفالة

في مقابل المزايا المذكورة أعلاه ، يخضع وضع البضائع في إطار إجراء جمركي اقتصادي للاكتتاب في التزام مصحوب بضمان يضمن الرسوم والضرائب المعلقة وأي غرامات مستحقة.

يشكل الضمان (الضمان المعنوي أو إرسالية الرسوم والضرائب) ، بالنسبة للمحصل ، ضمانًا تجاه الخزينة في حالة عدم احترام الشركة للالتزامات المكتتب بها (عدم إعادة تصدير المنتجات التعويضية) تم الحصول عليها ، – الوفاء بالمواعيد النهائية ، وما إلى ذلك[3].

1 المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 /1979/07 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

2 المرجع نفسه ، المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك .

3 المرجع السابق ، المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك .

الفرع الثاني : وظائف الإجراءات الجمركية الاقتصادية

تغطي الأنظمة الجمركية الإقتصادية بشكل أساسي أربع (04) وظائف اقتصادية رئيسية ، وهي التخزين والاستخدام والمعالجة والتداول.

1. وظيفة التخزين

نظام ضمان وظيفة التخزين هو نظام المستودع الجمركي (المستودعات العامة والخاصة والصناعية والمستودعات الخاصة) والذي يسمح بتخزين البضائع تحت رقابة الجمارك في الأماكن المعتمدة من قبل إدارة الجمارك المعلقة للرسوم والضرائب وتدابير حظر ذات طبيعة اقتصادية[1].

وبموجب المادة 129 من قانون الجمارك: "المستودع الجمركي هو النظام الجمركي الذي يسمح بتخزين البضائع تحت الرقابة الجمركية في أماكن معتمدة من إدارة الجمارك مع وقف الرسوم والضرائب وتدابير الحظر الاقتصادي". هناك ثلاث فئات من المستودعات الجمركية (المستودع العام ، المستودع الخاص ، المستودع الصناعي)

.أ .المستودع الخاص:

يجوز منحها لأي شخص طبيعي أو اعتباري لاستخدامه الحصري بهدف تخزين البضائع المتعلقة بنشاطه أثناء انتظار تعيين إجراء جمركي آخر مرخص له[2].

ب المستودع العام:

يمكن إنشاء المستودع العام عند الضرورة

التجارة تبررها: من قبل أي شخص طبيعي أو اعتباري مؤسس في الإقليم الجمارك ، والتي يرتبط نشاطها الرئيسي أو الإضافي بتقديم الخدمات من حيث: التخزين والنقل ومناولة البضائع[3].

[1] المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 /1979/07 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

[2] المرجع نفسه ، المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك .

[3] المرجع السابق ، المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك .

المستودع العام مفتوح الجميع المستخدمين لتخزين البضائع من أي نوع باستثناء تلك المستثناة بموجب أحكام المادة 116من قانون الجمارك[1].

2.ضد المستودع الصناعي:

هي منشأة تخضع للرقابة الجمركية حيث يسمح للشركة بالمضي في تنفيذ البضائع المستوردة لإنتاج منتج مخصص للتصدير.

أ .المستودع الخاص:

يقال إن المستودع الإبداع ، الخاص أو العام ، يكون خاصا عندما يكون مخصصا لتخزين البضائع التي يتطلب حفظها مرافق خاصة.

مزايا المستودع كالتالي:

- سلامة البضائع*
- الإفراج الجزئي عن السلع للاستهلاك ، وفقا لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين ، مما له تأثير إيجابي على التدفق النقدي للشركة .
- تنظيم السوق فرص عمل.
- إنشاء مخزون توريد مخصص للشركات الصناعية .
- تقريب مصدر الإمداد وتقليل التكاليف اللوجستية .
- الوفورات النقدية من خلال تعليق الرسوم الجمركية والضرائب والموافقات الجزئية .
- توليد أنشطة إضافية: النقل ، المناولة ، التأمين ، البنوك ، إلخ. [2]

1 المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 /1979/07 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

2 - www.douane.gov.dzاستشار بتاريخ 02/27/2023 الساعة 3.00 مساء.

ب-وظيفة الاستخدام

يتم ضمانه من خلال نظام "الإدخال المؤقت" ونظام "التصدير المؤقت" بالإضافة إلى تبادل المنتجات والتبادلات القياسية.

أ. نظام "الإدخال المؤقت مع إعادة التصدير كما هو"

يسمح هذا النظام بالاستيراد المؤقت للسلع لاستخدام محدد جيدا وإعادة تصديرها في الدولة خلال فترة معينة ، مع تعليق الرسوم والضرائب وتدابير الحظر الاقتصادي. نجد:

- الإدخال المؤقت للمواد للإنتاج أو تنفيذ الأعمال أو النقل في النقل الداخلي.
- الإدخال المؤقت للاستخدام كما هو[1].

ب. نظام "التصدير المؤقت للاستخدام كما هو"

يسمح بالتصدير المؤقت للبضائع المعلقة من تدابير الحظر الاقتصادي لاستخدام محدد جيدا والتي يمكن إعادة استيرادها كما هي في غضون فترة محددة ، معفاة من الرسوم والضرائب. (تخضع المكاسب الرأسمالية لدفع الرسوم والضرائب).

جيم تبادل المنتجات والتبادلات القياسية

التبادل القياسي هو الاستبدال ، المقبول من قبل مورد البضائع ، في التداول الحر على الأراضي الوطنية ، المعترف به على أنه معيب أو غير متوافق مع الطلب من خلال البضائع المماثلة التي يتم إعادة استيرادها أو إعادة تصديرها[2].

3-وظيفة التحويل

وظيفة التحويل مكفولة من خلال أنظمة الإدخال المؤقت للتحسين الفعال . تجديد الامتياز التصدير المؤقت للمعالجة الخارجية . المستودع الصناعي تمارس النباتات. معالجة البضائع للاستهلاك ، بالإضافة إلى العيب.

1المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 /1979/07 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

2www.douane.gov.dz استشار بتاريخ 28/02/2023 على الساعة 16.55

أ- استيراد المؤقت للتحسين الصنع

بالمعنى المقصود في المادة 174 من قانون الجمارك "الإدخال المؤقت يعني النظام الجمركي الذي يسمح بالدخول إلى المنطقة الجمركية في ظل تعليق الرسوم والضرائب دون تطبيق محظورات ذات طابع اقتصادي على البضائع المستوردة لغرض محدد والمخصصة لإعادة- تصدير خلال فترة محددة.

يهدف نظام التحسين النشط إلى تعزيز النشاط الاقتصادي للشركات المنشأة على الأراضي الوطنية والتي تقوم بتحويل أو إصلاح البضائع الأجنبية. يتيح هذا النظام إمكانية استيراد البضائع أو تحويلها أو فتحها أو إصلاحها قبل إعادة تصديرها أو الإفراج عنها للاستهلاك بموجب شروط معينة.

وفقا لأحكام CDA ، يطلق على المنتج الناتج عن هذه العمليات اسم المنتج التعويضي[1].

لذلك فهو نظام يهدف إلى تعزيز الإنتاج والتصدير من قبل الشركات المؤسسة على التراب الوطني ، وأهدافه مالية واقتصادية ، وهي:

- منح هذه الشركات ميزة التدفق النقدي من خلال السماح لها بتحويل أو إصلاح البضائع الأجنبية التي سيتم إعادة تصديرها من حيث المبدأ مع تعليق الرسوم والضرائب
- تعزيز القدرة التصديرية للشركات التي تحقق "قيمة مضافة" على التراب الوطني ، من خلال تعليق الرسوم والضرائب وإجراءات السياسة التجارية والسماح لها بتحسين قدرتها التنافسية[2].

ب التصدير الموقت للمعالجة الخارجية

التصدير الموقت: النظام الجمركي الذي يسمح بالتصدير المؤقت ، دون تطبيق إجراءات الحظر الاقتصادي ولغرض محدد ، للبضائع المراد إعادة استيرادها خلال فترة محددة.

1 المادة رقم 174 من قانون الجمارك المؤرخ في 21 07 1979 قسم الرابع القبول المؤقت .
2 المادة رقم 174 من قانون الجمارك المؤرخ في 21 07 1979 قسم الرابع القبول المؤقت .

يسمح نظام المعالجة الخارجية للشركات الوطنية بتصدير سلعها مؤقنا وإعادة استيرادها خلال فترة محددة بعد الخضوع للعمل أو المعالجة أو العمالة الإضافية أو الإصلاح

هذا النظام الاقتصادي مخصص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين بموجب القانون الجزائري الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا. إنها جذابة للغاية ، مع الأخذ في الاعتبار الإمكانية المقدمة للمشغل للتصدير النهائي المنتج التعويضي من الخارج.[1]

ج إعادة التموين بالاعفاء

يتم تعريف هذا النظام في المادة 186 من قانون الجمارك على أنه النظام الجمركي الذي يسمح بالاستيراد ، معدلة من رسوم الاستيراد والضرائب ، البضائع المعاملة في النوع والجودة والخصائص التقنية لتلك ، التي يتم احدها في السوق المحلية ، والتي تم استخدامها للحصول على المستندات التي سبق تصديرها على اساس نهائي.[2]

الهدف من المخطط هو حسان القدرة الشخصية المنتج في الأسواق الخارجية من حيث التكلفة وتوفير الوقت المشملين خلال تمكينهم من الاستجابة بسرعة وبشكل ايجابي لأوامر التصدير اثناء استخدام التصنيع ، والسلع التي كانت في السابق تخضع للاستخدام المنزلي أو عن طريق تصدير المنتجات بالفعل.

المصنعة ولكنها تخضع للرسوم والضرائب. [3]

وفقا للمادة 188 من قانون الجمارك: "تقتصر مزايا نظام إعادة التخزين المعفى من الرسوم الجمركية على المصنعين والمصدرين وأصحاب المنتجات المصدرة في المنطقة الجمركية[4]."

د. المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية

1 المرجع نفسه ، المادة رقم 174 من قانون الجمارك
2 المادة 186 ق10/98 القسم الثامن من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.
3المادة 186 ق10/98 القسم الثامن من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.
4 المادة 188 من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.

يخضع النظام الجمركي للمصانع الذي تمارسه المواد من 165 إلى 172 من قانون الجمارك. هذا النظام مخصص للمؤسسات والشركات التي تنفذ العمليات المنصوص عليها في المادة 165 من قانون الجمارك تحت رقابة الجمارك وهي:

– استخراج وجمع ونقل الزيوت الخام من البترول أو المعادن البيتومينية والغازات البترولية والهيدروكربونات السائلة أو الغازية .

– معالجة وتكرير الزيوت الخام من البترول أو المعادن القارية ، وغاز البترول وغيرها من الهيدروكربونات الغازية للحصول على البترول والمنتجات المماثلة الخاضعة لرسوم الاستهلاك المحلي وجميع الضرائب أو الإتاوات الأخرى .

– تسييل الهيدروكربونات الغازية .

– إنتاج البترول والمنتجات المماثلة الخاضعة لرسوم الاستهلاك المحلي وجميع الضرائب أو الإتاوات الأخرى .

– إنتاج وتصنيع الكيماويات والمنتجات المماثلة المشتقة من البترول .

– تصنيع المنتجات الأخرى ذات الصلة ، والتي يتم تحديد قائمة المنتجات بموجب اللوائح .[1]

– تنفيذ أو استخدام السلع التي تستفيد من نظام جمركي أو ضريبي خاص.

وفقا للمادة 166 من قانون الجمارك: يسمح للبضائع الخاضعة لنظام المصنع الممارس بالدخول في تعليق الرسوم والضرائب والقيود ذات الطابع الاقتصادي والإجراءات الإدارية الأخرى. ومع ذلك ، قد تخضع بعض البضائع التي تحددها اللوائح لدفع الرسوم الجمركية المدرجة في التعريفة الجمركية.

هـ/ تحويل البضائع المعدة للاستهلاك

معالجة البضائع المعدة للاستهلاك المنزلي هي الإجراء الجمركي الذي يمكن أن تخضع بموجبه البضائع المستوردة ، تحت إشراف إدارة الجمارك ، قبل الإفراج عنها للاستهلاك المنزلي ، لعملية معالجة أو تشغيل تأثير مقدار رسوم الاستيراد والضرائب

1 المواد من 165 إلى 172 من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.

ينطبق على المنتجات التي تم الحصول عليها أقل من تلك التي يمكن أن تنطبق على البضائع المستوردة[1].

تم وضع هذا النظام لتشجيع الصادرات على وجه الخصوص. يحق للشركات التي حصلت على عقود بيع تصدير الحصول على تعويض عن الرسوم والضرائب المدفوعة بالفعل على المنتجات المستهلكة أو الواردة في المنتجات المصدرة.[2]

تم استكمال هذه المادة بالمادة 192 مكرراً ثالثاً من قانون تنمية المجتمع ، والتي تحدد الشروط المطلوبة للاستفادة من هذا النظام.

هذا المخطط غير قابل للتطبيق حاليا ، لعدم وجود نص التنفيذ. تعمل إدارة الجمارك حالياً على هذا النص لملء هذا الفراغ[3]..

1- العبور الجمركي

العبور هو الإجراء الجمركي الذي يتم بموجبه وضع البضائع المنقولة تحت رقابة الجمارك من مكتب جمركي إلى مكتب جمركي آخر عن طريق البر أو الجو تحت تعليق الرسوم والضرائب وتدابير الحظر الاقتصادي.

الى. التزامات المستفيد (العارض)

للاستفادة من الترانزيت ، يجب على العارض الاشتراك في إقرار مفصل يتضمن تعهذا مضمونا يتعهد بموجبه

بموجب عقوبات القانون ، بإرسال البضائع المصرح عنها إلى مكتب معين بموجب أختام جمركية سليمة خلال المواعيد المحددة ووفقا للمواعيد المقررة. طريق. عند الوصول إلى الوجهة ، يجب تقديم البضاعة والإقرار إلى الدائرة الجمركية والتصريح.

يجب أن يتم الإجراء الجمركي المراد تخصيصه للبضائع. في انتظار إيداع الأخير ، يمكن تفريغ البضائع في المستودعات ومناطق الإيداع المؤقتة لتخليص إجراءات العبور[4].

1 المادة 166 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/61 .
2 المادة 24 من قانون المالية لعام 2013.
3 المادة 192 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/61 .
المادة 125 ق 98 / 10 ق04/17 القسم الرابع العبور الجمركي من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له في قانون المالية 2023.

2.البضائع المستبعدة من العبور

البضائع الخاضعة للتقييد أو الحظر ، مثل:

– الكتب والمجلات وجميع المقالات الأخرى التي تنال من الأخلاق والأخلاق الحميدة.

–المخدرات وجميع المؤثرات العقلية الأخرى وكذلك أي منتج آخر قد يؤثر على صحة السكان.

– أسلحة الحرب

– تقليد في المكتبات.

– البضائع التي تحمل علامات مزيفة من منشأ جزائري[1].

3– إعادة الشحن

النقل العابر هو إجراء جمركي يتم بموجبه ، تحت رقابة الجمارك ، نقل البضائع التي يتم إخراجها من وسائل النقل المستخدمة للاستيراد وتحميلها على تلك المستخدمة للتصدير ، ويتم هذا النقل ضمن مسؤولية مكتب الجمارك الذي يشكل كلا من مكتب الدخول ومكتب الخروج. هذه هي البضائع القادمة من ميناء أجنبي والمقصود نقلها مباشرة على متن

سفينة متوجهة إلى بلد أجنبي. هذا المخطط له الخصائص التالية:

– يجب تفريغ البضائع العابرة للشحن في منطقة ميناء مجهزة خصيصا لهذا الغرض

– يتم نقل البضائع ومغادرتها بشكل عام في غضون فترات زمنية قصيرة جدا ، وسيتعين على الخدمة الإبلاغ عن جميع السلع التي تتجاوز فترة 15 يوما .

– عند تحميل البضائع على السفينة الثانية ، يجب تقديم التفوي إلى الإدارة للتخليص[2].

1 التعميم رقم 1654/ D / SP / DGD100 بتاريخ 2007/04/11 المتعلق بأنظمة الملاحة الساحلية و شحن البضائع العابر .
2 التعميم رقم 1654/ D / SP / DGD100 بتاريخ 2007/04/11 المتعلق بأنظمة الملاحة الساحلية و شحن البضائع العابر .

4- الملاحه

يقصد بالملاحة الساحلية النظام الجمركي الذي يسمح بالحركة عن طريق البحر من نقطة إلى نقطة أخرى في المنطقة الجمركية ، ويعفيها من الرسوم والضرائب ومن حظر الخروج. يتعلق الأمر بالبضائع.

- البضائع المنتجة على الأراضي الوطنية

- البضائع التي تم تخليصها بانتظام (البضائع التي خضعت لإقرار مفصل أو وثيقة معادلة للتصريح التفصيلي والتي تم التصريح بإزالتها من قبل خدمات الجمارك) .

- البضائع المستوردة غير المصرح بها شريطة أن يتم نقلها على متن سفينة غير السفينة التي تم استيرادها على متنها إلى النطاق الجمركي. [1]

بالنسبة لإجراء التصريح المبسط للملاحة الساحلية ، يخضع للإجراءات الشكلية التالية:

- يقوم ممثل شركة النقل البحري بإعداد بيان موجز عن الملاحة الساحلية مصحوبا بنسخة من التذكرة ، ويتم إيداع هذا الإقرار في أربع نسخ مخصصة "في مكتب الوصول (نسختان) بما في ذلك نسخة للإرجاع ، في مكتب المغادرة (نسخة واحدة) للمتابعة ، إلى الناقل (نسخة واحدة) "للإزالة.

- يتم تسجيل هذا الإقرار في السجل المقدم لهذا الغرض وتقديمه إلى الخدمة في نفس الوقت مع البضائع.

- بعد احتساب الأخير ، يؤذن بالصعود مع ذكر جيد للشحن "عارض الإعلان.

- في مكتب المقصد ، يتم تقديم نسختين من التصريح إلى الخدمة التي تخول التفريغ عن طريق التعليق عليها بعبارة " جيد للنزول[2]."

5دفترATA

الدفتر هو وثيقة دولية صادرة في إطار اتفاقية اسطنبول ، وهي تتضمن ضمانا صالحا على المستوى الدولي ويمكن استخدامه بدلاً من المستندات الجمركية الوطنية

1 التعميم رقم DGD100 / SP / D /1654 بتاريخ 2007/04/11 المتعلق بأنظمة الملاحة الساحلية و شحن البضائع العابر .
2 التعميم رقم DGD100 / SP / D/1654 .المرجع نفسه ،

وكضمان لرسوم وضرائب الاستيراد لتغطية قبول المؤقت البضائع باستثناء وسائل النقل . إنه يتيح توفيرا كبيرا للوقت للشركات وأيضا ضمانا ثابتا لجميع أصحاب المصلحة في التجارة الخارجية.

6أهداف الانظمة الجمركية الاقتصادية

الإجراءات الجمركية الاقتصادية هي إجراءات تخليص جمركي محددة تهدف إلى:

– تشجيع الإقامة المؤقتة للبضائع الأجنبية في المنطقة الجمركية معدة للتخزين، والاستخدام كما هي ، والنقل والتحسين الفعال ، مع العلم أن هذه الأنشطة ستفيد الاقتصاد الوطني من خلال خلق قيمة مضافة، وفرص عمل وموارد من العملات الأجنبية وتوليد أنشطة أخرى.

بالإضافة إلى ذلك ، يمثل تعقيد الإجراءات والشروط الخاصة بمنح الكيانات الإقليمية المطلقة وإجراءات التخليص أيضا قيدا كبيرا[1].

المطلب الثاني : تسهيلات التصدير

نفذت إدارة الجمارك إجراءات تسهيلية جديدة تهدف إلى تسهيل وتبسيط عملية التصدير. وجاءت هذه الإجراءات تطبيقا لاستنتاجات وتوصيات المجلس الوزاري المنعقد في نهاية فبراير 2016 ، وهي محددة بشكل جيد في المذكرة رقم 577 DGD/ PS / بتاريخ 14/03/2016[2].

.1منح الدائرة الخضراء لتصدير الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات

ضائع تستفيد صادرات الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات القابلة للتلف المعروضة للبيع أو عند الشحن بشكل منهجي من الدائرة الخضراء ، بغض النظر عن حالة المصدر AEO) أم لا .(يجب أن تكون المعاملة الجمركية المطبقة على هذه الأنواع

1 المرسوم التنفيذي رقم 2000 -447 الصادر في 23 ديمبر بالمصادقة على البروتوكول المعدل لإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية الصادرة في بروكسل في 26 جانفي 1999.

2 حناني, فاطمة الزهراء، راسة استطلاعية لعينة من المختصين في الجمارك ونشاط التصدير والإستيراد ، جامعة أدرار ، الجزائر ، ص33.

من المنتجات عاجلة وذات أولوية الطبيعة والتصريحات ذات الصلة يجب التصفية المطلقة وإصدار أمر التصدير في نفس اليوم.

يجب الإبلاغ عن الصعوبات اللوجستية التي من المحتمل أن تؤخر التصدير الفعال للمنتجات المذكورة تحت ختم الاستعجال وبأي وسيلة نقل سريع.

2. التصريح بتصدير المنتجات المصنعة محليا

وعدم الاستفادة من أي دعم في المنبع يتم تصدير المنتجات التي لا تستفيد من دعم المنبع بشكل صحيح ولا تتأثر بالإجراءات التي تحكم المنتجات المصنوعة من المواد الخام المدعومة.

3. تصريح لتصدير المنتجات الغذائية

يتعلق ترخيص التصدير هذا بالمنتجات الغذائية التي يتم دعم موادها الأولية ، بشرط دفع الفرق. وتجدر الإشارة إلى أن طرق احتساب وسداد الفروق في أسعار المواد الخام المدعومة وتسميات هذه المواد ، سيتم تحديدها بالاشتراك بين وزارة المالية ووزارة التجارة والوزارة المسؤولة عن الزراعة.

يتم إنشاء هذه الآلية على أساس التزام الدفع للتفاضل المذكور وكذلك ورقة فنية للمنتج ، يجب أن تكون مطلوبة من مصدري هذه المنتجات. وبالتالي ، لم يعد المصدرون المذكورين مجبرين على اللجوء إلى وضع المواد الخام المستوردة تحت نظام الإدخال المؤقت للمعالجة الداخلية[1].

.4تسهيل الشيكات على البضائع الأخرى

تستفيد صادرات السلع بخلاف الفاكهة والخضروات وغيرها من المنتجات القابلة للتلف من نظام تحكم مبسط[2].

1 حناني, فاطمة الزهراء، راسة استطلاعية لعينة من المختصين في الجمارك ونشاط التصدير والإستيراد ، جامعة أدرار ، الجزائر ، ، ص47.

2 2 حناني, فاطمة الزهراء ، المرجع نفسه ، ص49.

.5تحديد مدة قصوى لفحص البضائع

يجب ألا يتجاوز التحقق المادي من السلع الأخرى للتصدير ، عند الضرورة ، بأي حال من الأحوال فترة 48 ساعة المحسوبة من تاريخ تسجيل بيان التصدير.

ومع ذلك ، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء لا يتعلق بالمصدرين الذين تم منحهم صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد. هذه الأخيرة معفاة من أي سيطرة فورية[1].

.6التدخل المنسق للضوابط

تتطلب السرعة الممنوحة لتجهيز عمليات التصدير إنشاء آلية تدخل منسقة للرقابة. يجب تنفيذ هذا الإجراء الذي تم اتخاذه وفقا للمعيار 3.35 من اتفاقية KYOTO المنقحة على المستوى المحلي. أيضا ، يجب إجراء استشارة مسبقة مع الدوائر المسؤولة عن ضوابط الصحة والصحة النباتية أو غيرها من الضوابط لضمان الضوابط المشتركة للسلع المصدرة وبالتالي تقصير أوقات التخليص الجمركي للتصدير.

.7المراجعة المؤجلة ومعالجة المنازعات

لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تؤخر الخلافات التي قد تنشأ في وقت التخليص الجمركي للبضائع المصدرة التصدير الفعلي للبضائع. يجب تصديرها وسيتم التعامل مع النزاع ذي الصلة بعد شحنها إلى الخارج. من المفهوم أن هذا التأجيل في معالجة المنازعات لا يمكن ممارسته عندما يتعلق الأخير بسلع يفترض أن أنواعها محظورة أو خاضعة التنظيم للتصدير[2].

1 المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 الصادر في 23 ديسمبر بالمصادقة على بروتوكول المعدل للإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية الصادرة في بروكسل في 26 جانفي 1999.

المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 الصادر في 23 ديسمبر بالمصادقة على بروتوكول المعدل للإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات [2] الجمركية الصادرة في بروكسل في 26 جانفي 1999.

.8إعادة تنظيم التحكم بواسطة الماسح الضوئي وقت الصعود إلى الطائرة

تعنى صادرات الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات القابلة للتلف من التحكم في الماسح الضوئي عند الصعود. سيتم الإشراف على عمليات الفحص التي يتم إجراؤها لأسباب أمنية ، ولا سيما في المطارات ، من قبل المؤسسات المعنية[1].

سوف تخضع الصادرات التي يقوم بها المتعاملون الاقتصاديون المعتمدون فيما يتعلق بالسلع الأخرى للمسح الضوئي فقط إذا كانت تخضع للاستهداف الآلي الذي يقوم به نظام.SIGAD

لن تخضع الصادرات التي يتم إجراؤها من قبل المتعاملين الذين لا يستفيدون من حالة EOA والمتعلقة بالسلع الأخرى لرقابة الماسح الضوئي إذا ظلت الأختام الجمركية سليمة ولا يوجد افتراض قوي للاحتيال يثقل كاهل العملية المعنية.

خلافا لذلك ، يجب اتخاذ قرار إخضاع البضائع المراد تصديرها للتفتيش بواسطة الماسح الضوئي وفقا لتقدير المفتش الرئيسي للعمليات التجارية بعد موافقة رئيس قسم التفتيش ذات الاختصاص الإقليمي عند إجراء التخليص الجمركي للتصدير في مكتب الحدود.

في حالة التخليص الجمركي للتصدير الذي يتم على مستوى المكتب الداخلي أو في موقع المصدر ، يكون قرار تقديم البضائع المصدرة إلى جهاز التحكم على الصعود وفقا لتقدير المفتش الرئيسي للكتائب على المستوى من مكتب الحدود بعد رأي رئيس قسم التفتيش المختص إقليميا[2].

9- تخفيف نظام إعادة التخزين المعفى من الرسوم الجمركية

بموجب أحكام التعميم رقم 68 / 123 DGD/ CAB/ Dالصادر في 19 سبتمبر 1999 ، فإن منح نظام إعادة الإمداد المعنى من الرسوم الجمركية يقع ضمن الاختصاص الحصري لتفتيش الأقسام على مكان التصدير.

1 المرسوم الرئاسي رقم 2000-447.المرجع السابق ،

2 المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 الصادر في 23 ديسمبر بالمصادقة على بروتوكول المعدل للإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية الصادرة في بروكسل في 26 جانفي 1999.

مكتب لا يفضي إلى الصادرات. لذلك تقرر تمديد هذا الإذن إلى مكتب استيراد المدخلات المعنية.

سيكون للمشغل المعني خيار طلب هذا التفويض إما من مكتب التصدير أو من مكتب استيراد المدخلات.[1]

10. إقامة الهياكل والمساحات المخصصة للتصدير

ينبغي دعوة مشغلي المستودعات المؤقتة والموانئ الجافة لتخصيص مساحات مخصصة لعمليات التصدير. ويتم تنفيذ هذا الإجراء بالتعاون مع مشغلي هذه الأماكن وتنفيذ الالتزام القانوني المنصوص عليه في المادة 66من قانون الجمارك والتي تنص على أنه بمجرد وصولهم إلى الدائرة الجمركية ، فإن البضائع التي لا تخضع إعلان مفصل تنظيمي ، يمكن تفريغها ، من بين أماكن أخرى ، في الموانئ الجافة. تحدد هذه المقالة أيضا أن هذه المساحات قد تلقى ، في انتظار الشحن ، البضائع المعدة للتصدير والتي تم التصريح عنها بالتفصيل والتحقق منها[2].

الفرع الأول : إجراءات جمركية مبسطة

يتمثل الشاغل الرئيسي للمشغلين الاقتصاديين في تنفيذ الإجراءات الجمركية في تعقيد إجراءات التخليص الجمركي التي يمكن أن تولد وقنا وتكاليف إضافية. في هذا السياق ولتلبية توقعاتهم ات إدارة الجماراته العديد من التسهيلات في هذا المجال ، لضمان إجراءات بسيطة وفعالة. يهدف تبسيط الإجراءات الجمركية إلى تقليل التكاليف والتأخير ، وبالتالي ضمان التخليص الجمركي في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة وأيضا دعم الشركات في التنقيب عن الأسواق الخارجية.

1 المرسوم الرئاسي رقم 2000- 447 ، المرجع نفسه ،.
2 المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 الصادر في 23 ديسمبر بالمصادقة على بروتوكول المعدل للإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية الصادرة في بروكسل في 26 جانفي 1999.

تدابير لتقليل أوقات التخليص الجمركي

1.1 إيداع البيان الموجز قبل وصول الشحنة:

حوسية بيان البضائع وإمكانية السماح للمرسل اليهم إدخاله قبل وصول السفينة تسمح للمشغل بتقديم بيانه الجمركي بمجرد أن ترسو السفينة.

1.2عبور مبسط : بفضل النقل المبسط ، يمتلك المتعامل المعتمد مستودعا تحت الجمارك (المستودع المؤقت أو المستودع) قد يزيله

البضائع عن طريق الاشتراك في تصريح عبور مبسط يتضمن فقط المعلومات الواردة في بوليصة الشحن. [1]

1.3التخليص الجمركي في المنزل والتحقق في الموقع : هذا الإجراء يجعل من الممكن تقريب الخدمات الجمركية من الشركة وإشراك الخدمات الداخلية. وبالتالي ، يمكن للمصدر الذي يرغب في شحن البضائع إلى الخارج الاتصال بمكتب الجمارك الأقرب لشركته لاستكمال إجراءات التصدير هناك. يتم بعد ذلك تقديم البيان الجمركي ومعالجته في هذا المكتب.

بعد التحقق في الموقع ، يتم إغلاق الحاويات والتعبئة ووسائل النقل ، مما يؤدي إلى تجنب إجراء تحقق جديد في المركز الحدودي. ما لم يكن هناك اشتباه في إساءة استخدام (مثال على أختام مكسورة) ، فإن هذا الأخير سيكتفي بالإشارة إلى المرور إلى الخارج على أساس نسخة من بيان التصدير المفصل. يمكن أيضا طلب هذا الإجراء عند استيراد نوع معين من البضائع ، والتي لا يمكن فحصها عند نقطة الدخول إلى الأراضي الوطنية[2].

1 - المادة 86 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/21 االى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
[2] المادة 86 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/21 االى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

1.4إجراءات التخليص الجمركي المعجل للبضائع المنقولة برأ:

يسمح هذا الإجراء للمشغلين بتنفيذ تدفق كبير ومستمر لاستيراد أو تصدير منتج واحد معروف من قبل مكتب حدودي محدد للدخول أو الخروج (مثل الأسمنت والمعادن والآلات والمنتجات الاستراتيجية ، وما إلى ذلك) لتخليص بضائعهم بموجب غلاف أمر الإزالة عن طريق تنظيم عمليات الإزالة الخاصة بالأسبوع بإعلان تفصيلي موجز.[1]

1.5التصريح المؤقت (غير مكتمل) : عندما لا يكون لدى المتعامل كل ملفات العناصر اللازمة لإعداد تصريح مفصل أولا يمكن تقديم جميع المستندات المطلوبة ، يحق له تقديم ما يسمى بالإقرار غير الكامل ، مع مراعاة إصدار إقرار إضافي خلال فترة محددة. هذا المقياس صالح لكل من الاستيراد والتصدير.

1.6الدائرة الخضراء : كجزء من الجهود الجارية لتبسيط الإجراءات الجمركية ، أنشأت إدارة الجمارك آلية جديدة لتسهيل عمليات تخليص البضائع تسمى "الدائرة الخضراء". تستند هذه الآلية ، التي تستند إلى مبدأ ترشيد الرقابة الجمركية ، وتقليل الإدارة البشرية لإجراءات التخليص الجمركي ، إلى تقنيات إدارة المخاطر ، وتسريع الإجراءات ، وسيولة عمليات التجارة الخارجية[2].

إجراء التيسير هذا الناتج عن التقنية الحديثة لإدارة المخاطر هو

محجوزة إما لبعض المتعاملين المعتمدين (دائرة المتعامل الخضراء) ، أو لفئة من المنتجات (الدائرة الخضراء للمنتج).

1.7التدابير الرامية إلى تخفيض الرسوم الجمركية "الضمانات"

إدارة الجمارك ، في إطار تسهيل الإجراءات وتبسيطها

لقد انتهجت الجمارك سياسة تخفيف القواعد المتعلقة بتحديد الضمانات لمختلف العمليات.

[1] المادة 86 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/21 االى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
[2] المادة 86 من قانون الجمارك ، المرجع السابق .

الهدف من هذه التدابير هو تقليل التكاليف المالية للشركات عن طريق خفض تكاليفها. وهكذا ، بالنسبة للمستودعات والمستودعات ، يتم استبدال سند الكفالة بالاكتتاب في مناقصة عامة مضمونة برهن أو رهن على المعدات.

بينما في إطار تعزيز الصادرات غير الهيدروكربونية ، فإن الإدخال المؤقت أو عمليات التصدير المؤقتة معفاة من الأمن. وتجدر الإشارة إلى أن الحد الأقصى للإيداع المطلوب لكافة الإجراءات الجمركية هو 10% من الرسوم والضرائب[1].

الفرع الثاني : إجراءات دعم الشركات في التنقيب عن الأسواق

.1.عينة وخدمات ما بعد البيع

كجزء من التنقيب للأسواق الخارجية ، يسمح للمصدرين بتصدير كميات معقولة من العينات. يسمح بالتصدير:

– بدون تصريح كتابي (حقائب يدوية) .

– على أساس بيان تصدير نهائي (المنتجات ذات الاستخدام الأول أو المنتجات ذات القيمة المنخفضة) .

– أو تصريح تصدير مؤقت في حالة ، على سبيل المثال ، آلات ، آلات ، إلخ[2]

2.تسليم البضائع في في الخارج

يحق للمصدرين إيداع تصريح تصدير مؤقت غير مكتمل أثناء شحن البضاعة ، وعليهم أن يشرعوا في تسوية هذا البيان بعد البيع بإعلان إضافي ، خاصة فيما يتعلق بالرقابة على الصرف:

– إما بإقرار تصدير نهائي في حالة بيع جميع المنتجات .

[1] المادة 86 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/21 االى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
[2] المادة 86 من قانون الجمارك ، المرجع السابق .

– إما عن طريق تصريح تصدير نهائي للمنتجات المباعة وبيان إعادة استيراد للمنتجات التي لم يتم بيعها وإعادة استيرادها إلى الإقليم
وطني.

3.معلومات التعريفة الملزمة(BTI)

في إطار الجهود المستمرة التي تبذلها إدارة الجمارك لتسهيل التجارة ، من خلال دعم الفاعلين الاقتصاديين في عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بهم ، تم اعتماد إجراء جديد لطلب معلومات عن التصنيف الجمركي لسلعهم قبل البيان الجمركي.

يسمح هذا الإجراء الجديد ، المطبق اعتبارا من 1 مارس 2020 ، للمشغلين الراغبين في تحسين استراتيجيتهم التجارية ، وتأمين عملياتهم وتجنب النزاعات مع خدمات الجمارك ، للحصول على أحكام مسبقة من إدارة الجمارك تحتوي على معلومات ملزمة بشأن تصنيف التعريفة الجمركية لبضائعهم ، تحديد المعاملة التي يجب أن تعطى ، من حيث تصنيف التعريفة ، للبضائع وقت التخليص الجمركي[1].

[1] المادة 86 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/21 االى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

يتطلب تيسير التجارة تبسيط إجراءات التخليص الجمركي. وتحقيقا لهذه الغاية ، أولت إدارة الجمارك أهمية خاصة في السنوات الأخيرة لتبسيط إجراءات التخليص الجمركي وإزالتها من المواد المادية ، من خلال إنشاء مجموعة من التسهيلات لفائدة المتعاملين الاقتصاديين خلال عملية التخليص الجمركي للسلع المستوردة أو المصدرة لتلبية توقعاتهم.

تلعب هذه التسهيلات الجمركية دورا رئيسيا في تشجيع الاستثمار وتشجيع الصادرات. ومع ذلك ، يجب أن تكون مصحوبة بإجراءات رقابية صارمة لضمان الامتثال للالتزامات المنصوص عليها وتجنب أي انزلاق. إن عدم الامتثال للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكم هذه التسهيلات الجمركية له عواقب وخيمة على الاقتصاد ويسبب أضرارا جسيمة للخزينة العامة. ولهذه الغاية ، من المهم للغاية دراسة جميع الآليات التي وضعتها إدارة الجمارك لدعم هذه التسهيلات الجمركية وضمان المراقبة الدائمة والفعالة.

الفصل الثالث:

التوافق بين التسهيلات الجمركية والرقابة الجمركية

تتضمن سياسة التجارة الحرة الجمارك كلاعب مركزي وأداة فعالة غالبا ما تستخدمها السلطات العامة في تنفيذمختلف الاستراتيجيات المتعلقة بالتجارة الخارجية. هذه المؤسسة ملزمة حاليا بتطوير الأساليب الحديثة ، بما يسمح بالتدخل الفعال في السلسلة اللوجستية ، دون المساس بالتجارة المشروعة.

بالنسبة لإدارة الجمارك ، من خلال تسهيل حركة البضائع والأشخاص ، فإننا نجازف. يجب أن يتناسب مدى عمليات الفحص لضمان الامتثال للقوانين التي تتحمل الجمارك مسؤولية إنفاذها مع درجة المخاطر التي تم تقييمها. يجب أن تقدم الجمارك في الوقت الحاضر تسهيلات مع ضمان مراقبة الحركة الدولية للبضائع ووسائل النقل والأشخاص. يتم تحديد درجة المخاطر مع مراعاة أولويات إدارة الجمارك ، سواء على سبيل المثال استرداد الرسوم والضرائب أو التحقق من تطبيق المحظورات والقيود ، أو أي مجال آخر تم تحديده مسبقا.

سنتناول في هذا الفصل تقنيات الرقابة التي تستخدمها إدارة الجمارك للتوفيق بين التسهيلات الممنوحة من جهة والضوابط المنفذة من جهة أخرى.

المبحث الأول : إدارة تسيير المخاطر في الجمارك

في العديد من البلدان ، تواصل الجمارك تطبيق نظام تفتيش مادي صارم للغاية ، أي يتم إيقاف كل شحنة وتفتيشها جسديا (جزئيا أو كليا) ، مما يتسبب في حدوث تأخيرات في المعابر الحدودية والموانئ والمطارات. نظام الرقابة هذا يخلق أيضا بيئة مواتية لا لمدفوعات غير الرسمية تهدف إلى تسريع العملية.

يسمح تطبيق إدارة المخاطر واستخدام الانتقائية القائمة على المخاطر للجمارك بتركيز مواردها المحدودة على المناطق عالية المخاطر ، مع زيادة كفاءة وسرعة عملية التخليص الجمركي[1].

المطلب الأول : معلومات عن إدارة تسيير المخاطر في الجمارك

بموجب معيار اتفاقية كيوتو المعدلة6.3 (RKC) والمبادئ التوجيهية المقابلة ، يتم تعريف إدارة المخاطر على أنها التطبيق الإجراءات والممارسات المنهجية التي تزود الجمارك بالمعلومات اللازمة للتعامل بشكل مناسب مع مسألة الشحنات أو الشحنات التي تشكل خطرا ". تنص ديباجة اتفاقية كيوتو المعدلة على تطبيق إدارة المخاطر كأحد المبادئ الأساسية السبعة لتيسير التجارة[2].

فمن هنا نتطرق الى شرح هذا المبحث على شكل عناصر في المطلب الأول

الفرع الأول : معلومات عن إدارة تسيير المخاطر

تتكون العملية المعيارية لإدارة المخاطر الجمركية من خمس خطوات رئيسية ، على النحو المحدد من قبل منظمة الجمارك العالمية[3]:

حدد السياق: استيراد البضائع ، وضوابط التصدير ، وحركة الركاب ، وما إلى ذلك.

---

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها .

[2] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه .

3 مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع السابق .

تحديد المخاطر: حماية الدخل (مثل التقليل من القيمة ، الأصل ، التصنيف) ، المحظورات والقيود (مثل الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية ...) .

حلل المخاطر: احتمالية أن الخطر سوف يتحقق (غير مرجح ، مرجح ، مرجح للغاية)

تقييم وتحديد أولويات المخاطر: تقييم تأثير وعواقب المخاطر التي تتحقق (على سبيل المثال: مرتفع ، متوسط ، منخفض) .

حل مشكلة المخاطر: تحديد الإجراءات المضادة وتحديد مستويات المخاطر (تحمل ، علاج ، نقل أو إنهاء).

بالإضافة إلى هذه الخطوات الخمس ، تتطلب إدارة المخاطر مراقبة ومراجعة مستمرة للتخلص من تقييمات المخاطر السلبية الكاذبة والإيجابية الكاذبة. طوال العملية ، يعد التوثيق السليم والتواصل والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة أمرا بالغ الأهمية ، حيث أن إدارة المخاطر هي مهمة شاملة تشمل المنظمة بأكملها وليس قسما واحدا مخصصا لهذه المهمة[1].

تعمل الانتقائية القائمة على المخاطر بشكل أكثر فاعلية في البيئةالآلي،لأن الانتقائية المحوسبة القائمة على المخاطر يمكن تطبيقها على جميع الواردات والصادرات وتسمح بإجراء مقارنة أسرع وأكثر دقة لمجموعة البيانات مقابل جميع ملفات تعريف المخاطر الموجودة في فترة زمنية معينة. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن أن تسهل تكنولوجيا المعلومات تحديث جميع ملفات تعريف المخاطر مقابل أحدث التصاريح ونتائج التدقيق[2].

- الفرع الثاني : إدارة تسيير المخاطر في الأنظمة الجمركية :

التوجهات الحكومية الواردة في خطة عمل الحكومة(PAG)

2015-2020تنطوي بشكل مباشر وغير مباشر على تحديث وثيقة توجيه القرارات ، وهي:

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها .

[2] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه .

– الانتهاء من قانون الجمارك الجديد .

– تعميم الأنظمة الجمركية الإقتصادية .

– تبسيط إجراءات معالجة المنازعات الجمركية .

– توحيد وضع المتعامل الاقتصادي المعتمد (AEO) وربما توسيعه ليشمل قطاعات أخرى من النشاط .[1]

– استخدام المحلات التجارية الشاملة للميناء .

– المشاركة في تصميم إطار تشريعي لمكافحة التقليد .

– بناء وتأهيل البنى التحتية الجمركية وتجهيز الخدمات بالوسائل الحديثة.

يتماشي تطوير وتنفيذ إطار إدارة المخاطر المرتبط بثقافة إدارة المخاطر المتكاملة في منظمة الجمارك الجزائرية مع البرنامج الحكومي المذكور أعلاه ويندرج في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي والخطة الاستراتيجية للجمارك الجزائرية.

.3الحاجة إلى إنشاء مركز مخاطر جمركية

يهدف تحسين كفاءة إدارة الجمارك بشكل أساسي إلى تطوير سياسة إدارة المخاطر. هذا الهدف ، الذي تم وضعه بهدف جعل الرقابة الجمركية أكثر كفاءة وإدامة تحصيل الرسوم والضرائب مع مكافحة الاحتيال بشكل فعال ، وثيق الصلة للغاية ويتوافق تماما مع جميع إجراءات التحديث والتبسيط الأخرى ، التي تم تنفيذها بالفعل أو المخطط لها في على المدى القصير والمتوسط ، من قبل إدارة الجمارك الجزائرية[2].

في السياق العام ، ومن بين المبررات الأخرى لإنشاء مكتب مركزي لإدارة المخاطر ، يجب ملاحظة ذلك[3].

– يجب ربط العناصر المختلفة للمخاطر في استراتيجية وهيكل إدارة مركزي .

– في سياق الجمارك ، تشكل إدارة المخاطر تقنية عمل حديثة وفعالة وفعالة من حيث التكلفة ، والتي توفر مساعدة كبيرة لإدارة الجمارك لإدارة الوظائف التشغيلية بفعالية

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها.

[2] . مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع السابق

3 - org.algérie-a3p.www استشار بتاريخ 2023/04/16 الساعة 12:30

، بما في ذلك السيطرة على السلع والأشخاص والوظائف غير التشغيلية مثل خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات. يتعلق الأمر بتخصيص قدر كاف من الموارد للمناطق التي تنطوي على أكبر قدر من المخاطر والحصول على نتائج أفضل حتى مع موارد متساوية أوأقل .

– إنشاء عملية اتصال بين الإدارة العامة ، وإدارات "الأعمال" ، لذلك من الضروري تنفيذ لغة مشتركة ، وإجماع على الكلمات ومعناها. هندسة المؤسسة ليست من اختصاص المتخصصين ، ولكنها موضوع مشترك بين جميع إدارات المديرية العامة للتنمية.[1]

– تنفيذ قنوات اتصال خارجية لضمان نقل المعلومات إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين فيما يتعلق بالأنظمة والقواعد والإجراءات .

– ضمان الانتقال من الرؤية الثابتة ، التي تصف هدفا عن طريق خطة رئيسية يجب إنشاؤها ومتابعتها بدقة ، إلى رؤية أكثر ديناميكية تتمحور حول الإثراء المستمر لإمكانات وثيقة توجيه القرارات .[2]

– تطبيق سلسلة من التدابير التي اتخذتها منظمة الجمارك العالمية بهدف تعزيز أمن الحدود وإبراز الحاجة إلى تطويراستراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر .

تطبيق أحكام القسم التجاري لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، ومعرفة القواعد المعمول بها هو شرط أساسي ضروري لتجنب أي انتهاك جديد لاتفاقية الشراكة ،كجزء من تحديث إدارة الجمارك الجزائرية ، يمكننا الاستشهاد بما يلي:

– تصميم وتنفيذ نظام كمبيوتر جديد أكثر ملاءمة للمتطلبات الحالية والمستقبلية (لغة جديدة ، الامتداد الجغرافي ، اتصالات مع أنظمة الكمبيوتر الأخرى ، اتصالات المتعاملين الاقتصاديين ، تطوير التخليص الجمركي عن بعد ، إلخ

– اندماج المركز الوطني للمعلومات والإحصاء الجمركي (CNIS) و

المركز الوطني لنقل الجمارك" (CNTD) من أجل تجنب تقسيم الهياكل المسؤولة عن تكنولوجيا المعلوماتوالاتصالات."(ICT)

[1] rg.algérie-a3p.www استشار بتاريخ 2023/04/16 الساعة 12:30.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها

من أجل تحقيق أفضل المعايير الدولية ، والامتثال للمعايير الدولية ، استفادت المديرية العامة للتنمية من الخبرات الدولية) الاتحاد الأوروبي ، صندوق النقد الدولي ، OMD، إلخ (، مثل برنامج دعم التحديث في الاتحاد الأوروبي ومساعدة الإصلاح الإداري[1].(MARA)

المطلب الثاني : إدارة تسيير المخاطر بين الماضي و الحاضر في الجزائر

في الوقت الحاضر ، تظل المخاطر المركزية احتمالا ومشروعا طموحا يتم تنفيذه في المستقبل ، من خلال تنفيذه ، تنتقل الجمارك من دور "مراقب المداخل والمخارج" للتحقق من جميع التحركات ، إلى "مراقبة مجموعة مختارة المعاملات "وفقا لمستوى مخاطرها[2].

يسمح مركز المخاطر للخدمات الجمركية بما يلي:

-الإدارة الفعالة للوظائف التشغيلية للجمارك ، بما في ذلك مراقبة البضائع والأشخاص

- إدارة الوظائف غير التشغيلية بشكل فعال مثل خدمات دعم تكنولوجيا المعلومات
- تخصيص حجم كاف من الموارد للمناطق التي تنطوي على أكبر المخاطر .
- الحصول على نتائج أفضل بموارد متساوية أو أقل .
- كما يسمح للجمارك الجزائرية بتسريع عملية التخليص الجمركي من خلال تحديث وتبسيط الإجراءات من أجل تسهيل التجارة والاستفادة من نظام التجارة متعدد الأطراف.

ستشرع إدارة الجمارك في تنفيذها من خلال ثلاث نقاط أساسية.[3]

يعرف: مركز المخاطر دمج نتائج الضوابط السابقة أو الفورية أو اللاحقة ، والعواقب الخلافية من خلال:

- ان تحقيق تشخيص للوضع الحالي لسياسة إدارة تسيير المخاطر والضوابط الجمركية .

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها

[2] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه

[3] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه.

– تنفيذ هيكل إدارة تسيير المخاطر المركزية.

– رسم خرائط الإجراءات التي تستخدمها الجمارك حاليا من حيث إدارة تسيير المخاطر .

إنشاء وتنفيذ صحائف الإجراءات .

– إجراء تشخيص للوضع الحالي لتداول المعلومات الوطنية والدولية من أجل تحديد العمليات التي يجب مراقبتها بشكل أفضل، ومن ناحية أخرى ، للإسراع بالتخليص الجمركي (سياسة الرقابة ، استراتيجية التحقيق ، التنسيق مع الشرطة ، الخ. .) .

قم بتغذية قاعدة بيانات SIGAD بمعلومات من الإعلانات التفصيلية ، والورقات الفنية ، والقيم المسجلة (على المستوى الوطني ، والإقليمي ، والعالمي) متوسط سعر "القيمة" الأساسية للسلع التي يمكن التعرف عليها بسهولة من خلال تصنيف التعريفة ، وقاعدة المحتالين والمخالفين ، أساس نتائج الشيكات وما إلى ذلك.

عملية التخليص الجمركييتم تبسيطه من خلال تنفيذ قنوات تحكم منفصلة اعتمادا على المخاطر المحددة من خلال:

– إعداد خارطة إجراءات التخليص الجمركي بالمواقع النموذجية لميناء ومطار الجزائر العاصمة.

– مراجعة حالة المتعامل الاقتصادي المعتمد لإعادة صياغة عدد AEOs بناء على المخاطر المحددة .

– اقتراح إدارة منسقة للحدود لتنسيق نشاط أولئك الذين يلعبون دورا في إصدار الشهادات والموافقة و / أو التفتيش على بعض الواردات / الصادرات ، وإصدار وثائق و / أو تصاريح معينة ، مع الجمارك مثل الهيئة المركزية .

– مراجعة إدارة الشحن السريع لتقليل وقت تجميد البضائع .

– ترقية مبدأ الحكم المسبق .[1]

– الشراكة مع الشركات الخاصة.

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها

الفرع الأول : التكوين في إدارة المخاطر:

يتم هذا التدريب من خلال:

- برمجة خطة التدريب
- تدريب المدربين والمشاركين .
- تحليل الاحتياجات التدريبية.
- رحلة دراسية لتبادل الخبرات[1].

االفرع الثاني : المكانة المرغوبة لإدارة تسييرالمخاطر في الجمارك

إدارة تسيير المخاطر هي مبدأ أساسي لأساليب الرقابة الجمركية الحديثة ، حيث يتيح تطبيقها الاستخدام الأمثل للوسائل التي يمكن للجمارك تنفيذها من حيث الرقابة ، دون الحد من فعاليتها ، وإراحة معظم الأعمال والجمهور من الأعباء البيروقراطية التي لا داعي لها. تسمح الإجراءات المستندة إلى تقنيات إدارة المخاطر بتركيز الضوابط على المناطق عالية المخاطر من خلال ضمان المرور السلس نسبيا لغالبية البضائع والأشخاص عبر الجمارك. يجب مراجعة هذه الإجراءات بانتظام بشكل نقدي وتكييفها لتلبية المتطلبات الجديدة للتجارة الخارجية[2].

[1] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه

[2] مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها

المبحث الثاني : الرقابة المؤجلة و الرقابة الاحقة

لا يزال لضوابط الحدود دور تلعبه في الجمارك الحديثة ، ومع ذلك ، فإن عمليات التفتيش المفرطة والمطولة في نقطة التخليص يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. تسعى التجارة الدولية الحديثة جاهدة للحد من التأخير ، ويمكن للاقتصادات الوطنية أن تتوقع فوائد إيجابية من التخليص السلس للبضائع في الوقت المناسب.

لا يوفر العدد المحدود من المستندات المطلوبة في وقت الاستيراد رؤية كاملة أو معرفة كاملة بسياق المعاملة التجارية ، وكلها ضرورية لتحديد ، من بين أمور أخرى ، القيمة الجمركية والتصنيف المطبق على البضائع أو الحق في الاستفادة من نظام تفضيلي فيما يتعلق بالمنشأ. هذا هو السبب في أن إدارة الجمارك تسعى الآن للسيطرة على العمليات عبر الحدود ، مع الحفاظ على قدرة انتقائية وموجهة لعمليات التفتيش على الحدود ، باستخدام تقنيات مراقبة ما بعد التخليص وكذلك التحكم المؤجل[1].

المطلب الأول : الرقابة المؤجلة و الرقابة الاحقة

وتنص المادة 92 مكرراً ثالثاً من قانون الجمارك والضرائب على أنه "يجوز لإدارة الجمارك ، بعد الإفراج عن البضائع ، تنفيذ الضوابط المؤجلة". وبهذا المعنى ، حددت المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 18–188 المؤرخ 15 يوليو

2018 ، التي تحدد إجراءات ممارسة الضوابط المؤجلة من قبل إدارة الجمارك ، الرقابة المؤجلة بأنها "الفعل الذي تقوم بموجبه مصالح الجمارك بتنفيذ التوثيق. فحص البيانات الجمركية بهدف ضمان الامتثال للتشريعات والأنظمة التي تكون إدارة الجمارك مسؤولة عن تطبيقها ". تتم هذه الرقابة في مكاتب إدارة الجمارك[2].

[1] المادة 92 مكرر من قانون الجمارك المؤرخ 1979/07/21 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
[2] المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك .

الفرع الأول : الرقابة المؤجلة

ونص نفس المرسوم في مادته الخامسة على أن "الرقابة المؤجلة على البيانات الجمركية تتم لضمان انتظام عملية التخليص الجمركي والمستندات المرفقة المطلوبة .[1]

أولا : المستندات

- عناصر الضرائب
- المزايا الضريبية التي ينص عليها التشريع المعمول به ، الممنوحة على الاستيراد أو التصدير .
- تدابير حظر الاستيراد والتصدير .
- إجراءات مراقبة الصرف .
- الإجراءات الإدارية الخاصة[2].

ثانيا : الضوابط المؤجلة

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نستنتج أن الضوابط المؤجلة تتكون من فحص البيان الجمركي والمرفقات بعد الإفراج عن البضاعة. والغرض منها هو ضمان التطبيق الصحيح للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية ، وتتكون من إجراء عمليات تفتيش على المباني الجمركية التي لم يتم تنفيذها في مكتب الجمارك أو إعادة فحص البيانات بالتفصيل الخاضعة للرقابة بالفعل ، فهي الوحيدة مسؤولية الخدمات الجمركية. في هذا الصدد ، يتم ممارسة السيطرة المؤجلة على قاعدة:

- تحليل المخاطر الذي يجعل من الممكن استهداف الإقرارات الجمركية التي تنطوي على مخاطر الاحتيال .
- من استغلال المعلومات الاستخبارية أو إخطارات الاحتيال أو التنبيهات أو نشرات المعلومات.

[1] المادة 92 مكرر من قانون الجمارك المؤرخ 1979/07/21 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
[2] المادة 92 مكرر من قانون الجمارك ، المرجع السابق .

– يتم التحكم المؤجل أيضا وفقا لنظام آلي عشوائي على الإقرارات الجمركية التي لا تنطوي على خطر الاحتيال[1].

الفرع الثاني : الرقابة اللاحقة

يقصد بمراقبة اللاحقة التخليص التحقق من الدفاتر والسجلات وأنظمة المحاسبة والبيانات التجارية التي يحتفظ بها الأشخاص أو الشركات المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في تخليص البضائع ، للتأكد من دقة وصحة البيانات الجمركية.

يمكن إجراء هذا النوع من التحكم عن طريق فحص البضائع بأخذ العينات ، عندما لا يزال من الممكن تقديمها.

لذلك يتم تنفيذ الرقابة اللاحقة بعد إزالة البضائع من البيانات التجارية وأنظمة المحاسبة لمشغلي التجارة الخارجية.

والغرض منه هو التعميق ، من خلال التدخلات مع المتعاملين ، من خلال فحص الوثائق التالية:

– القوائم المالية .

– وثائق المحاسبة

– مستندات الجمارك والضرائب .

– جميع المستندات الداعمة الأخرى.

بموجب أحكام المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 18–188 ، يمكن أيضا الرجوع إلى الوثائق التالية أثناء الرقابة اللاحقة:

– تقارير المدققين[2].

– تقارير المراجعة التي تعدها الدوائر الجمركية على الأشخاص والشركات التي تم تفتيشها.

– تقارير المراجعة الخارجية التي يقوم بها الخبراء .

– نتائج الفحوصات المحاسبية التي تقوم بها المصالح الضريبية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 18-188 للرقابة الاحقة المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك ..
[2] المادة 92 مكرر من قانون الجمارك ، المرجع نفسه

أولا : أهداف الرقابة اللاحقة

– يمكننا تلخيص الأهداف الرئيسية للتحكم اللاحق على النحو التالي[1]:

– التأكد بشكل أفضل من أن الإقرارات الجمركية قد تم إجراؤها وفقا للمتطلبات الجمركية ، من خلال مراجعة الأنظمة والسجلات المحاسبية .

– التأكد من انتظام نشاط الأشخاص والشركات وفقاً للتشريعات والأنظمة المعمول بها.

التحقق من أن مبلغ الإيرادات المستحقة قانونيا قد تم تحديده ودفعه جيدا .

– تسهيل تدفقات التجارة الدولية للشركات الملتزمة بالقانون .

– التأكد من صحة الإعلان عن البضائع الخاضعة لضوابط استيراد أو تصدير محددة ، لا سيما فيما يتعلق بالمحظورات والقيود ، والتراخيص ، والحصص ، وما إلى ذلك. .

ضمان الامتثال للشروط المتعلقة بالموافقات والتصاريح المحددة ، مثل المصادقة المسبقة لوثائق العبور ، وشهادات الحركة ، والمنشأ التفضيلي ، والتراخيص ، وأحكام الحصص ، والمستودعات الجمركية وغيرها من الأحكام السارية للأنظمة المبسطة[2].

ثانيا: مزايا التحكم للرقابة اللاحقة

يعتبر التحكم بعد التخليص أنسب وسيلة للتحكم في القيمة في ضوء شروط اتفاقية منظمة التجارة العالمية. تجد إدارات الجمارك التي تستخدم تدقيق ما بعد التخليص أنها تجني العديد من الفوائد ، بما في ذلك:

– محاربة أكثر شمولاً ضد الاحتيال .

– تطبيق أفضل للقوانين والأنظمة والاتفاقيات المتعلقة بالجمارك .

–تسهيل حركة البضائع.

–حماية مصالح الخزينة العامة.

–ضمان مزيد من المرونة في تخصيص وسائل السيطرة .

1 المرسوم التنفيذي رقم 18-188 للرقابة الاحقة المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك .-

2 المرسوم التنفيذي رقم 18-188 ، المرجع نفسه

– ممارسة المزيد من الضوابط المتعمقة في مجالات مثل الترخيص والحصص ووضع المتعامل الاقتصادي المصرح به:

يمكن تقييم مستويات المخاطر ومراجعتها بسهولة أكبر (تساعد زيارة المبنى على تحديد المخاطر ونقاط الضعف في أنظمة شركة معينة) . [1]

يسمح للجمارك باكتساب رؤى أفضل وفهم نشاط العميل .

أ- برنامج التحكم للرقابة اللاحقة

يجب الإشارة إلى أن الرقابة اللاحقة تتم وفقا لبرنامج يتم وضعه على أساس نتائج تحليل المخاطر ، والرقابة المؤجلة أو الفورية ، وكذلك التحقيقات التي يقوم بها موظفو الجمارك. كما يمكن أن يؤدي أيضا ما يلي:

– إخطارات أو تنبيهات الاحتيال الصادرة عن مختلف الإدارات في إدارة الجمارك ، ولا سيما تلك الصادرة عن إدارة المخابرات المركزية وإدارة المخاطر .

– المعلومات المبلغة في إطار الاتفاقيات الدولية للمساعدة الإدارية المتبادلة .

– المعلومات المقدمة من أي مؤسسات وطنية أو هيئات وطنية .

– إلى أي معلومات يحتمل أن يتم استغلالها.

من الناحية العملية ، تعد برمجة خطة التحكم اللاحقة السنوية عملية لامركزية تم نقلها إلى خدمات التحكم الإقليمية اللاحقة.(SRCAP)

لإنشاء هذا البرنامج ، يجب على رؤساء خدمات الرقابة اللاحقة ، كل نهاية العام ، إرسال مقترحات بهذا المعنى إلى

المديرية الفرعية للرقابة اللاحقة تحت إشراف التحقيقات الجمركية لإصلاح البرنامج السنوي للضوابط اللاحقة تحدد الأخيرة:

– الأشخاص أو الشركات المراد السيطرة عليها .

– مراقبة عمليات التخليص الجمركي.

– معايير الاختيار ومؤشرات المخاطر المرتبطة بالأشخاص أو الشركات أو عمليات التخليص الجمركي المراد فحصها.

[1] المرسوم تنفيذي رقم 18-165 الصادر في 14 يونيو 2018 بشأن تحديد إجراءات منح الأحكام .

تم إعداد هذا البرنامج والتحقق من صحته قبل الحادي والثلاثين (31) من شهر ديسمبر من العام السابق للسنة

المعنية بالرقابة. يجوز للإدارة المركزية في أي وقت أن تطلب تسجيل مشغل كأولوية خارج البرنامج مع إعطاء معلومات أو معلومات محددة في حوزته[1].

وفقا لأحكام المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 18–188 المذكور أعلاه ، يعني أيضا بالرقابة والأشخاص والشركات الذين استفادوا من إجراءات مبسطة للتخليص الجمركي أو استفادوا من النظام الأساسي للمشغل الاقتصادي المعتمد.

أخيرا ، من أجل التمكن من ضمان فعالية عمليات النداء الموحد ، يجب أن يكون لدى مسؤولي الجمارك المسؤولين

عن هذه المهمة المعرفة والمهارات والخبرة المطلوبة ، نظرا للاستخدام المتكرر بشكل متزايد لمحاسبة .SCF والتعقيد والتنوع المتزايد للتجارة الدولية ، هناك حاجة إلى معايير تدريب أكثر صرامة ، للقيام بذلك ، حددت المديرية العامة للتنمية عدة دورات تدريبية في هذا المجال لصالح المراجعين لتحسين مهاراتهم في مواجهة التحديات التجارية الحالية[2]

المطلب الثاني : الإصلاح التكنولوجي والتنظيمي

إن تحسين أداء الجمارك ينطوي بالضرورة على تحسين نظام المعلومات وإصلاح يهدف إلى إعادة هيكلة الإدارة.

الفرع الأول : معلومات حول نظام الألي و جمركة

يجب أن يتماشى هذا الإصلاح مع مهنة الجمارك ، وهي مهنة في تطور دائم وفقاً لتعديلات الترسانة القانونية لإطار التجارة الخارجية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 18-188 للرقابة الاحقة المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك .
[2] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 للرقابة الاحقة المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك .

أولا : المعلومات الجمركية ونظام الإدارة الآلي

لا تزال الجمارك الجزائرية تستخدم حاليا نظام معلومات تم تطويره داخليا ويطلق عليه نظام المعلومات والإدارة.[1]

الآلي للجمارك (SIGAD) منذ أكثر من عقدين ، وقد تم نشر نسخته الأولى في عام 1995. ويشكل المصدر الوحيد للمعلومات عن التجارة الخارجية الجزائرية. يقوم بحوسبة عملية التخليص الجمركي ويولد إحصاءات عن التجارة الخارجية في ذلك البلد . ، والتي يتم إرسالها بانتظام إلى السلطات العامة لإعلام صنع القرار الاقتصادي. ومع ذلك ، على الرغم من مرورها بعدة مراحل من التطوير ، فإن SIGAD تدعم الأنشطة الجمركية جزئيا فقط[2].

بفضل خطة الإصلاح ، تعهدت الجمارك بالتالي بإصلاح النظام لضمان قابلية التشغيل البيني مع أنظمة المشاركين في سلسلة التوريد التجارية الدولية. وبذلك ، فإن إدارة الجمارك ، الملتزمة بديناميكية إدارية جديدة ، بذلت جهودا من خلال استغلال أفضل الممارسات لبعض البلدان الرائدة فيما يتعلق بمعالجة البيانات وأنظمة المعلومات.

تم تطوير "عملية الحوسبة" التي بدأت خلال التسعينيات دون مراعاة نهج أساسي. نهج العملية ، الذي ظهر في نهاية الثمانينيات ، هو طريقة للتحليل أو النمذجة ووصف منهجي لمنظمة أو نشاط من أجل العمل عليه. هذا النهج يجعل من الممكن ، من بين أمور أخرى ، توضيح الأدوار والمسؤوليات التي تمارس ، لفهم متطلبات العميل ، والسعي للحصول على قيمة مضافة وتحديد الهدر ، وتقليل التكاليف والتأخير في العمليات.

لفهم فائدة هذا النهج في تصميم ونشر نظام معلومات ، من الحكمة التمييز بين نظام المعلومات ونظام الكمبيوتر.نظام المعلومات هو "نظام اجتماعي للمعاني المشتركة" يجعل من الممكن اتخاذ القرار والعمل والتعاون من خلال معالجة تدفق المعلومات. من ناحية أخرى ، فإن نظام الكمبيوتر ليس سوى الجزء الآلي من نظام المعلومات. بمعنى آخر ، إنها ترجمة سير العمل إلى لغة الكمبيوتر بهدف تصنيع المعلومات.

---

[1] المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 للرقابة الاحقة المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك .

2وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية –دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 ، ص51.

كجزء من إصلاح النظام ، تم تكليف فرق متعددة التخصصات بإعادة تنظيم أو إعادة تشكيل العمليات الجمركية بهدف تحقيق ما يسمى بالعمليات "الهزيلة" ، حرفياً "الهزيلة" ، والتخلص من جميع العمليات غير الضرورية بما في ذلك المهام ذات القيمة المضافة فقط للعميل بالمعنى الواسع.

بعبارات ملموسة ، في المستوى الأول من التحليل ، تم تحديد العمليات الجمركية الكلية ، والتي تميز بشكل أساسي بين عمليات الإدارة الإستراتيجية وعمليات الأعمال وعمليات الدعم. بعد ذلك ، تم تقسيم كل عملية كلية إلى عمليات أولية والتي تم تعيينها إلى أنشطة فعلية ، كما هو ممارس في هذا المجال.

رسم الخرائط هو صورة حقيقية للموقف في لحظة معينة. لعمل خريطة لعملية ما ، نأخذ ، من ملاحظة عملية (مقابلة ، مسح ، توقيت) يتم إجراؤها في الأماكن التي تتكشف فيها العملية ، والمراحل المختلفة للعملية ، ورمزية الحقائق (للمراحل) ، المدد والتكاليف والمسافات المقطوعة وترددات كل مرحلة والروابط (بشكل تخطيطي) مع أصحاب المصلحة (أصحاب المصلحة) في كل مرحلة. هذا عمل كبير يشارك فيه فريق متعدد التخصصات في هذا المجال لإنشاء تشخيص حقيقي قدر الإمكان[1].

بالإضافة إلى ذلك ، تم وضع قواعد تبادل المعلومات على مستوى نقاط الاتصال المحددة أثناء عملية رسم الخرائط ، من أجل ضمان أن يحتاج العميل من عملية إلى أخرى. على سبيل المثال ، يتم تنسيق الاتحاد الوطني لوكلاء الشحن والمخلصين الجمركيين الجزائريين باستمرار قبل اتخاذ قرارات ملزمة لأطراف ثالثة.

وبالتالي ، فإن نظام معلومات الجمارك الجزائرية الجديد لن يدمج جميع الأنشطة الجمركية فحسب ، بل سيسمح أيضا بتبادل البيانات الإلكترونية (EDI) مع جميع أصحاب المصلحة في سلسلة إمداد التجارة الدولية ، بما في ذلك الإدارات والوكالات الأخرى والهيئات العامة المشاركة في التجارة الخارجية[2].

[1] 1وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية –دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 ، ص51.

[2] وراوي عيسى .ميلودي عمار ، المرجع نفسه ، ص51.

ثانيا : ضمان التغيير

من ناحية أخرى ، يعتمد نجاح مثل هذا النهج على دعم التغيير المكون من الإجراءات في الميدان مع الجهات الفاعلة المعنية لمساعدتهم على ملاءمة الترتيبات التنظيمية الجديدة ، ودورهم الجديد ، وممارساتهم الجديدة. وقد اتخذ هذا ، على وجه الخصوص ، شكل اجتماعات العصف الذهني ، وجلسات الترويج والتوعية ، والتدريب والمتابعة الدائمة لضمان هذه المتابعة ، تم توفير نموذج للمستخدمين على موقع الجمارك للسماح بالتعليقات التي ستتم معالجتها من قبل القسم المسؤول عن الاتصال.[1]

إلى جانب الاجتماعات المنظمة بانتظام حول موضوع نظام المعلومات الجمركية ، تم إجراء التحليل لأنماط الأعطال وتأثيراتها وأهميتها" بهدف إدارة المخاطر من حيث نشر النظام الجديد. تسمح طريقة FMEA هذه المجموعة بتحديد ومعالجة الأسباب المحتملة للعيوب والفشل قبل حدوثها. يتم الحصول على الأهمية الحر يف ثلاثي خطورة أو شدة تأثير الخلل أو الفشل ، حدوث أو تكرار ظهور السبب ، الكشف (احتمال عدم اكتشاف السبب)

ومن بين المخاطر التي تم تحديدها عدم التزام الموظفين والمستخدمين بالنظام ، ونقص التدريب واتقان الأداة– وعدم قدرتهم على تكيف أساليب عملهم خلال حوالي ثلاثين مهندسا وفنيا من كبار المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات تم استدعاؤهم لدعم زملائهم بأساليب جديدة[2]

للقيام بذلك تم اجراء استشارة مع جماعات متخصصة وتم تعيين أفضل خريجي علوم الكومبيوتر.

ثالثا : مزايا النظام الجديد

يجري العمل بنظام معلومات الجمارك الجزائرية الجديد تدريجياً على مدى ثلاث سنوات تبدأ في يناير 2019. وسيتعين على النظام القديم والنظام الجديد أن يتعايشا

1وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية –دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 ، ص67.

[2] وراوي عيسى .ميلودي عمار ، المرجع نفسه ، ص53.

خلال فترة النشر. سيكون لنظام المعلومات الجديد هذا المزايا التالية على وجه الخصوص:

– لإضفاء الطابع المادي على جميع الإجراءات الجمركية ، وبالتالي إلغاء السلطة التقديرية لموظفي الجمارك ، لضمان شفافية العمليات وتقليل مخاطر التواطؤ .

– تطبيق أساليب التصنيف متعدد المعايير لمخاطر الاحتيال للسيطرة بشكل أقل مع تحقيق نتائج أفضل وبالتالي السماح لإدارة الجمارك بالقيام بدورها كحامي للاقتصاد الوطني مع المساهمة في التماسك الاجتماعي .

– التمكين من إنشاء نظام مركزي لإدارة المخاطر على أساس قواعد البيانات الديناميكية التي سينشئها النظام وتلك التي سيتم ربطها بها .[1]

– لإدارة التنقل الدوري العشوائي لموظفي الجمارك ، لمراقبة تطور المهن والمهارات ، ولضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك والانضباط وتأمين ملفات الأفراد من خلال إدارة المستندات الإلكترونية ، وهذا لضمان إدارة الموارد البشرية على أساس ما قبل المعايير المعمول بها.

يجب تسليط الضوء على الجهود المبذولة في مجال التدريب. استفاد المسؤولون التنفيذيون في إدارة الجمارك المسؤولون عن ملف نظام المعلومات من التدريب على إدارة سلسلة التوريد وتعمل الإدارة على تنظيم حلقات استشارية واجتماعات من شأنها أن تتيح للمستخدمين من القطاع الخاص التعرف على المستجدات التي تم جلبها إلى الجديد. نظام المعلومات ، والهدف هو ضمان الانتشار السريع والهجرة.

الفرع الثاني : الدوائر المسؤولة عن الرقابة والتحقيقات الجمركية

يتم تكييف تنظيم إدارة الجمارك بحيث يكون في خدمة الاستراتيجيات المختلفة المنفذة ، من أجل ضمان التنفيذ الفعال للمهام الموكلة إليها. أنشأ المرسوم التنفيذي رقم 17–90 الصادر في 23 جمادي الأولى 1438 الموافق 20 فبراير 2017 بشأن تنظيم وصلاحيات الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك مديرتين مركزيتين تلعبان دورا مهما

[1] وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية –دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 ، ص67.

للغاية في تطبيق السياسة التي اعتمدتها المديرية العامة للجمارك من حيث الرقابة اللاحقة والمعلومات الجمركية وأيضا في إطار الجهود التي تبذلها هذه الأخيرة لمكافحة جميع أشكال الاحتيال الجمركي. هذه الاتجاهات هي:

- مديرية المخابرات وإدارة المخاطر.
- مديرية المباحث الجمركية.

لقياس أهميتها بشكل صحيح ، من المهم للغاية دراسة المهام والصلاحيات الموكلة إلى هذه المديريات وفقا للمرسوم التنفيذي الصادر[1].

أ .قسم الاستعلام وإدارة المخاطر

تختص هذه الدائرة بشكل خاص بما يلي:

المشاركة في صياغة النصوص التشريعية وبدء النصوص التنظيمية في مجال الاستخبارات وإدارة المخاطر وتقديم المسودات إلى مديرية التشريع واللوائح والإجراءات الجمركية لضمان اتساقها .[2]

ضمان البحث ، وجمع واستخدام المعلومات الجمركية والمعلومات المتعلقة بالاحتيال التجاري ، والتزوير والتهريب ، والاتجار غير المشروع بالمخدرات وأي ظاهرة أخرى تؤثر على الاقتصاد الوطني ، والعمل على إنشاء قواعد بيانات في هذا المجال .

تصميم وتحديث نظام إدارة وتحليل المخاطر والانتقائية والاستهداف .

–تنفيذ اتفاقيات المساعدة المتبادلة للتحقيق وقمع الغش الجمركي والتجاري والسهر على متابعتها[3].

ضمان التعاون مع دوائر ومؤسسات الدولة المسؤولة عن التحقيق في جرائم الاحتيال وقمعها والمسؤولين عن مكافحة التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات .

للتطوير ، وفقا للنظام المرجعي للمعايير لتطوير الإجراءات ، و

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ 20 فبراير 2017 ، بشأن تنظيم و صلاحيات الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك .
[2] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه .
[3] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ 20 فبراير 2017 ، بشأن تنظيم و صلاحيات الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك .

رفع مسودة الإجراءات المتعلقة بالاستخبارات وإدارة المخاطر إلى مديرية التشريع والأنظمة والإجراءات الجمركية لضمان الاتساق.

تضم مديريتين فرعيتين 2:

A. المديرية الفرعية للمخابرات الجمركية:وهي مسؤولة بشكل خاص عن:

B. البحث عن المعلومات الاستخبارية وجمعها واستغلالها ومركزيتها بشأن الاحتيال والتزوير وأي ظاهرة أخرى تمس الاقتصاد الوطني ، والتأكد من تكوين قاعدة بيانات في هذا الشأن .[1]

تحديد تنظيم الضوابط الجمركية ومحتوياتها وتوجيه الخدمات اللامركزية في تنفيذها

تنفيذ اتفاقيات المساعدة المتبادلة والإدارية ومتابعتها.

تقييم جميع الأنشطة المسؤولة عنها وإعداد تقرير سنوي مصحوب بمقترحات لإجراءات التحسين.

.Bالمديرية الفرعية لإدارة المخاطر :وهي مسؤولة بشكل خاص عن:

لإنشاء نظام إدارة وتحليل المخاطر وتحديد معايير الاستهداف والانتقائية .

لضمان تحسين تصميم وإدارة نظام إدارة وتحليل المخاطر .

الاحتفاظ بملف المخالفين .[2]

التأكد من قيام دوائر الجمارك اللامركزية بتنفيذ تدابير الحظر أو الرقابة قبل إزالة البضائع الخاضعة لإجراءات إدارية خاصة وإلزامية .

مراقبة نشاط المخلصين الجمركيين المعتمدين .

تقييم جميع الأنشطة التي تكون مسؤولة عنها وإعداد تقرير سنوي مصحوب بمقترحات لإجراءات التحسين[3].

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ 20 فبراير 2017 ، بشأن تنظيم و صلاحيات الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك .
[2] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه .
[3] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 ، المرجع السابق .

ب : دائرة الاستعلام الجمركي:

هذا القسم هو المسؤول بشكل خاص

المشاركة في صياغة النصوص التشريعية وبدء النصوص التنظيمية في مجال التحريات الجمركية ومراقبة العمليات التجارية ومكافحة الغش وتقديم مشروعات القوانين إلى مديرية التشريع والأنظمة والأنظمة الجمركية للتأكد من اتساقها.

-تطوير ميثاق الضوابط الجمركية والتأكد من تنفيذه.

-تطوير استراتيجية مكافحة الاحتيال والتأكد من تنفيذها .

تحديد نظام الرقابة الجمركية وتوجيه الخدمات اللامركزية في تنفيذه .

السلطات المختصة .[1]

القيام ببعثات تحقيق على الصعيد الوطني بالتعاون مع العمل ، وفقاً للنظام المرجعي للمعايير لتطوير الإجراءات ، وتقديم ، لضمان الاتساق ، إلى مديرية التشريع والأنظمة والإجراءات الجمركية ، مشروع إجراءات تتعلق بالتحقيقات الجمركية ، ومراقبة العمليات التجارية ومكافحتها. احتيال.

.Aمديرية التحقيقات الفرعية:وهي مسؤولة بشكل خاص عن:

اتخاذ قرار بشأن برنامج التحقيقات السنوي والمتعدد السنوات .

لإجراء وإجراء تحقيقات جمركية في مجال العمليات التجارية

إجراء أو إجراء تحقيقات في العمليات التجارية التي يحتمل أن تنطوي على مخاطر[2] الاحتيال وإجراء أي تحقيق ذا طبيعة وطنية أو ذات أهمية خاصة . مراقبة نشاط المخلصين الجمركيين المعتمدين والمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين وأي عامل يخضع نشاطه لموافقة إدارة الجمارك .

تقييم جميع الأنشطة المسؤولة عنها وإعداد تقرير سنوي مصحوب بمقترحات لإجراءات التحسين[3].

.أ- المديرية الفرعية الضابطة:وهي مسؤولة بشكل خاص عن:

[1] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 المؤرخ 20 فبراير 2017 ، بشأن تنظيم و صلاحيات الإدارة المركزية للمديربة العامة للجمارك .
[2] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 ، المرجع نفسه .
[3] المرسوم التنفيذي رقم 17-90 ، المرجع السابق .

لاتخاذ قرار بشأن البرنامج السنوي ومتعدد السنوات للضوابط اللاحقة .

ضمان وضمان وجود رقابة لاحقة في مجال العمليات التجارية .

لضمان مراجعة الفاعلين الاقتصاديين .

تقييم جميع الأنشطة التي تكون مسؤولة عنها وإعداد تقرير سنوي مصحوب بمقترحات لإجراءات التحسين.

.المديرية الفرعية لمكافحة الغش:وهي مسؤولة بشكل خاص عن:

-تطوير استراتيجية مكافحة الغش والتزوير وغسيل الأموال والتهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وأي ظاهرة أخرى تمس مصالح الاقتصاد الوطني.

لضمان تنفيذ الاستراتيجية الموضوعة والمعتمدة على النحو الواجب وتوجيه عمل الخدمات اللامركزية .[1]

المشاركة في حماية حقوق الملكية الفكرية بالتعاون مع المؤسسات العامة المختصة وأصحاب حقوق الملكية الفكرية.

تنسيق وتوحيد أنشطة وتدخلات الخدمات اللامركزية في مكافحة الاحتيال .

لضمان التعاون مع المديرية الفرعية للنشاط العملياتي للألوية .

في ختام هذا القسم ، تجدر الإشارة إلى أن التطور التكنولوجي والتنظيمي لإدارة الجمارك يتميز بمنطق ديناميكي لتلبية متطلبات مهام هذه المؤسسة ، والتي هي بشكل أساسي مرافقة السلطات العامة في إصلاحاتها الاقتصادية الهادفة في تشجيع الاستثمار وتنويع الاقتصاد[2].

يجب أن تحاول إدارة الجمارك تحقيق توازن معقول وعادل بين ، من ناحية ، الرغبة في مكافحة الاحتيال ، ومن ناحي أخرى ، الحاجة إلى التدخل بأقل قدر ممكن في الحركة القانونية للبضائع والحفاظ على التكاليف ع الاقل. يمكن القول أن التيسير والسيطرة ليسا متناقضين. إذا تمت إدارته بشكل جيد ، يمكن أن يؤدي التيسير إلى تحسين فعالية إجراءات المراقبة.

[1] المرسوم التنفيدي رقم 17-90 المؤرخ 20 فبراير 2017 ، بشأن تنظيم و صلاحيات الإدارة المركزية للمديربة العامة للجمارك .
[2] المرسوم التنفيدي رقم 17-90 ، المرجع نفسه .

تلتزم المديرية العامة للتنمية الإدارية بتنفيذ إجراءات الرقابة على أساس استخدام تقنيات إدارة المخاطر وتعزيز الرقابة اللاحقة ،

- من خلال مشروع إنشاء مكتب مخاطر مركزي والإصلاح المتعلق بالتنظيم ونظام المعلومات والإدارة الآلية للجمارك.

أخيرا ، تشكل التوفيق بين البعثتين (التيسير والرقابة) أصعب دور تضطلع به إدارة الجمارك ، حيث تدرك الأخيرة تماما أن النظام الآلي لإدارة المخاطر هو أفضل طريقة التوفيق بين شاغلين متعارضين . الأول يتعلق بتسهيل عمليات التجارة الخارجية التي شهدت زيادة كبيرة من أجل تقليل تكاليفها ووقتها بالنسبة للثاني وهو الرقابة التي تمثل المهمة التقليدية للجمارك.

الخاتمة

الخاتمة

تتجه التجارة العالمية اليوم نحو العولمة ، مما يعني أن تداول السلع وعوامل الإنتاج عبر الحدود أصبح أكثر حرية. في هذا السياق لتحرير التبادلات بين البلدان وفتح الأسواق ، تضطر البلدان النامية إلى ضمان استمرار نمو التجارة الخارجية حتى تتمكن من البقاء ومواجهة المنافسة الناتجة عن هذا التحرير.

تم تعزيز اندماج الجزائر في هذه البيئة الاقتصادية الدولية ، والذي تم قبل ذلك فقط من خلال تصدير الهيدروكربونات واستيراد مختلف المنتجات ، ولا سيما مع تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي .(EU) وجهودها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، من خلال مطالبتها ببذل جهود كبيرة لتسهيل التجارة الدولية.

اليوم ، يميل التسارع السريع للحركة الدولية للسلع إلى زيادة إبراز الدور الاقتصادي للجمارك وتنفيذ آليات التسهيل للسيطرة على هذه التدفقات. هذا الأخير هو بالفعل شريك حقيقي للتجارة الخارجية. وهكذا تساعد الجمارك الشركات على تحسين نشاطها وقدرتها التنافسية في السوق المحلي والدولي.

وبالتالي ، تفرض هذه القضايا على إدارة الجمارك رؤية أخرى للعمل الجمركي. يجب عليها الآن إنشاء عمليات وأدوات التخليص الجمركي لتسهيل التجارة وتأمين سلسلة التجارة الخارجية. هذا إجراء لتحديث أساليب الإدارة وآليات الرقابة الجمركية.

من أجل تلبية توقعات الفاعلين الاقتصاديين وتسهيل مرور البضائع على الحدود ، نفذت إدارة الجمارك الجزائرية

مجموعة من التسهيلات بهدف تقليل القيود الجمركية والتكاليف المتعلقة بالإجراءات.التخليص الجمركي. يخضع تنفيذ هذه التسهيلات لرصد وتقييم مستمرين بهدف معالجة أي أوجه قصور ملحوظة.

لإثبات ذلك حاولنا الإجابة على السؤال المتمثل في معرفة: ما دور التسهيلات الجمركية التي أقامتها إدارة الجمارك في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

أولاً ، حاولنا تقديم لمحة عامة عن الوضع الاقتصادي في الجزائر ودور الجمارك في تحسين مناخ الأعمال وكذلك الحاجة إلى إدخال التسهيلات الجمركية لتعزيز الاستثمار وتشجيع الصادرات غير النفطية.

الفصل الثاني ، شاهدنا التسهيلات الجمركية الرئيسية في الجزائر ، بدأنا بنظام OASالذي يهدف إلى خلق علاقة ثقة بين إدارة الجمارك والشركات ، من أجل تأمين وتسهيل التجارة الدولية ، مع توفير الحوافز لكليهما. الجمارك ورجال الأعمال ، وبالتالي فهي تهدف إلى تحقيق التوازن بين التسهيل والأمن.

كما رأينا في المبحث الثاني الأنظمة الاقتصادية الجمركية التي تشكل آليات فاعلة تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الإنتاج المحلي وتعزيز تنافسية الشركات دولياً.

وخصص القسم الثالث لتسهيل الصادرات ، بينما خصص القسم الرابع بالتحديد للإجراءات الجمركية المبسطة. في هذا السياق ، لاحظنا أن أحد المعوقات الرئيسية للمشغلين الاقتصاديين هو تعقيد إجراءات التخليص الجمركي. لمعالجة المشاكل

ولكي نجيب عليها

توقعاتهم أن إدارة الجمارك قد نفذت العديد من التسهيلات في هذا المجال ، لضمان إجراءات بسيطة وفعالة. تبسيط الإجراءات يهدف إلى تقليل التكاليف والتأخير ، وبالتالي ضمان التخليص الجمركي في أسرع وقت ممكن وبأقل تكلفة.

وأخيراً ذكرنا في الفصل الثالث موضوعاً بالغ الأهمية وهو متابعة التسهيلات الجمركية الممنوحة. في هذا السياق ،

وضعت إدارة الجمارك العديد من الأدوات للتوفيق بين تسهيل ومراقبة التجارة الدولية ، لضمان المراقبة والرقابة الدائمين لجميع التسهيلات الممنوحة لصالح مختلف الفاعلين الاقتصاديين. وفي هذا السياق أكدنا على أهمية نظام إدارة المخاطر الذي تم تعزيزه مؤخرا بالإصلاح التكنولوجي والتنظيمي من إدارة الجمارك ، وكذلك أهمية دور إدارات الجمارك المسؤولة عن الرقابة اللاحقة ، مما يجعل الرقابة الجمركية أكثر فعالية ومتوافقة مع متطلبات التجارة الدولية.

هدفت هذه الأطروحة إلى معرفة كيف تساهم التسهيلات الجمركية التي وضعتها إدارة الجمارك الجزائرية في التنمية الاقتصادية الوطنية. وبصورة أكثر تفصيلاً ، اقترح هذا العمل للإجابة على تساؤلات تقييم التسهيلات الجمركية ودورها في تعزيز الاستثمارات والصادرات ومساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني ، وكذلك الضوابط التي تمارسها الجمارك. من أجل ضمان المتابعة الجيدة والدعم لهذه التسهيلات.

علاوة على ذلك ، قمنا بتحليل هذه التسهيلات الجمركية من أجل تقييم فعاليتها وإظهار المعوقات التي تحول دون تحقيق الآثار المتوقعة من تنفيذها. ينتج عن هذا الاستنتاجات التالية:

عدد متواضع من الفاعلين الاقتصاديين المعتمدين ، والذي يبرره بشكل رئيسي بطء إجراءات منح الموافقات ، ونقص الخبرة والكفاءة لدى الشركات الجزائرية. إن تخفيف شروط منح الترخيص للمشغل الاقتصادي يمكن أن يحل هذه المشكلة ، وكذلك توسيع الأنشطة ذات الصلة بهذه الحالة ، من خلال الامتثال للمعايير الدولية المعروفة باسم SAFE.

وفيما يتعلق بالأنظمة الجمركية الاقتصادية ، فقد لاحظنا قلة استخدام هذه الآليات بسبب جهل الفاعلين الاقتصاديين بإجراءات وشروط المنح والتسهيلات الممنوحة ، وكذلك تعقيد الإجراءات الإدارية. إن تعميم الأنظمة الجمركية الإقتصادية ، باستخدام جميع وسائل الاتصال ، هو خيار استراتيجي لمعالجة أوجه القصور الحالية.

فيما يتعلق بإجراءات التخليص الجمركي ، فإن عدم وجود محطة واحدة ، تجمع جميع أصحاب المصلحة في التجارة الخارجية ، يجعل العملية أكثر تعقيدا. وستسمح هذه الأداة بالترابط بين مختلف أصحاب المصلحة في عملية التخليص الجمركي وبالتالي تعزيز الرقابة ، مما سيجعل العملية أكثر كفاءة وسرعة فيما يتعلق بالرقابة ، فإن إدخال أدوات جديدة قائمة على تحليل المخاطر يحسن جودة الرقابة الجمركية ويعزز فعاليتها. سيضمن تنفيذ مركز المخاطر تحسين عمليات التحقق. فيما يتعلق بالرقابة اللاحقة ، يتم التركيز على تدريب ضباط الجمارك ، من أجل ضمان موظفين مؤهلين ومدربين تدريباً جيداً وإتقان تقنيات محاسبية وضريبية جديدة.

ويبقى أن نذكر أن المديرية العامة للتنمية قد بذلت جهودا كبيرة في السنوات الأخيرة بهدف إعطاء المؤسسة الجمركية صورة الخدمة العامة التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني ، والتي يمكن أن تتكيف مع ضرورات الوضع الاقتصادي. الذي يتسم بانخفاض أسعار النفط ، وإرادة سياسية تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتنمية البلاد.

فهرس

شكر 2
إهداء 3
الفصل الأول :..... 4
المناخ الإقتصادي و إجراءات الجمركية 4
مقدمة..... **Error! Bookmark not defined.**
المبحث الأول : الوضع الإقتصادي و مناخ الأعمال في الجزائر 7
المطلب الأول : الوضع الإقتصادي في الجزائر. 7
الفرع الأول : نظرة عامة على الاقتصاد الجزائري:..... 8
الفرع الثاني : مراحل تطول الإقتصاد الجزائري..... 8
حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري..... 10
المطلب الثاني : مناخ الأعمال في الجزائر 11
الفرع الأول : نبذة عن مناخ الأعمال في الجزائر 12
الفرع الثاني : معوقات مناخ الأعمال في الجزائر 12
أ: تيسير التجارة. 13
ب. تحصيل الإيرادات..... 13
ج- حماية المجتمع 13
المبحث الثاني : الإجراءات الجمركية 15
المطلب الأول : الإحضار و التخليص الجمركي..... 15
الفرع الأول : الجانب القانوني من الإحضار و التخليص الجمركي 16
أ. الاستيراد عن طريق البحر 17
ب الواردات عن طريق البر 17
ج الواردات جوا..... 18
الفرع الثاني : الإحضار و التخليص الجمركي..... 18

أ. النقل عن طريق البحر 18
ب- النقل براً 19
ج- النقل الجوي 19
د.تفريغ البضائع 19
و- الإعلان بالتصريح المفصل 19
و-1 إنشاء التصريح 19
و-2 التحقق من مقبولية الإقرار 20
المطلب الثاني : إيداع الإقرار وقبوله وتسجيله بالتفصيل 21
الفرع الأول : تقديم الإقرار 22
الفرع الثاني : قبول التصريح التفصيلي 22
أ- تسجيل التصريح 23
الاتفاق على التسهيل الصفقات 24
القسم الأول 25
القسم الثاني: 25
القسم الثالث: 26
المطلب الثالث : اتفاقية كيوتو المعدلة(RKC) 26
.2 العلاقة بين التسهيلات الجمركية و التكاليف عملية: 28
الفرع الثاني : التنقيب عن الأسواق الخارجية: 29
الفصل الثاني: التسهيلات الجمركية في الجزائر 32
المبحث الأول : المتعامل الاقتصادي المعتمد 34
المطلب الأول : التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الإقتصادين 34
الفرع الأول : إجراءات الاستيراد والتصدير المشتركة 35
الفرع الثاني : إجراءات التصدير: 35
المطلب الثاني : الإجراءات الإدارية 36
ج- إجراءات التصدير المشتركة 37

أ ـ للتحكم بالماسح الضوئي 37
ب- فحص المطابقة 37
الفرع الأول : إجراءات الحصول على اعتمادOEA 38
1تقديم الطلب..... 38
2دراسة قبول الطلب..... 38
الفرع الثاني : مراجعة الحصول..... 39
1.تقرير المراجعة..... 39
أ-اجتماعات اللجنة 40
ب. منح المكانة..... 40
المبحث الثاني : الإجراءات الجمركية الاقتصادية 41
المطلب الأول : تعريف قواعد الاشتباك..... 41
الفرع الأول: الخصائص العامة للإجراءات الجمركية الاقتصادية 42
أولا : تعليق الرسوم والضرائب 42
ثانيا : الكفالة 42
الفرع الثاني : وظائف الإجراءات الجمركية الاقتصادية..... 43
.أ .المستودع الخاص:..... 43
ب المستودع العام: 43
2.ضد المستودع الصناعي: 44
أ .المستودع الخاص: 44
ب-وظيفة الاستخدام 45
أ-استيراد المؤقت للتحسين الصنع 46
ب التصدير الموقت للمعالجة الخارجية..... 46
ج إعادة التموين بالاعفاء..... 47
د. المصانع الخاضعة للرقابة الجمركية..... 47
هـ/ تحويل البضائع المعدة للاستهلاك..... 48

1- العبور الجمركي 49
2.البضائع المستبعدة من العبور 50
3- إعادة الشحن 50
4- الملاحه 51
5دفترATA 51
6أهداف الانظمة الجمركية الاقتصادية..... 52
المطلب الثاني : تسهيلات التصدير..... 52
1.منح الدائرة الخضراء لتصدير الفواكه والخضروات وغيرها من المنتجات 52
2.التصريح بتصدير المنتجات المصنعة محليا 53
3.تصريح لتصدير المنتجات الغذائية 53
4.تسهيل الشيكات على البضائع الأخرى..... 53
5.تحديد مدة قصوى لفحص البضائع 54
6.التدخل المنسق للضوابط 54
7.المراجعة المؤجلة ومعالجة المنازعات..... 54
8.إعادة تنظيم التحكم بواسطة الماسح الضوئي وقت الصعود إلى الطائرة..... 55
9- تخفيف نظام إعادة التخزين المعفى من الرسوم الجمركية..... 55
10.إقامة الهياكل والمساحات المخصصة للتصدير 56
الفرع الأول : إجراءات جمركية مبسطة..... 56
تدابير لتقليل أوقات التخليص الجمركي..... 57
1.1ال إيداع البيان الموجز قبل وصول الشحنة: 57
1.2عبور مبسط : 57
1.3التخليص الجمركي في المنزل والتحقق في الموقع : 57
1.4إجراءات التخليص الجمركي المعجل للبضائع المنقولة برأ: 58
1.5التصريح المؤقت (غير مكتمل) :..... 58
1.6الدائرة الخضراء : 58

1.7التدابير الرامية إلى تخفيض الرسوم الجمركية "الضمانات" 58
الفرع الثاني : إجراءات دعم الشركات في التنقيب عن الأسواق 59
.1.عينة وخدمات ما بعد البيع 59
2.تسليم البضائع في في الخارج 59
3.معلومات التعريفة الملزمة(BTI) 60
الفصل الثالث: التوافق بين التسهيلات الجمركية والرقابة الجمركية 62
المبحث الأول : إدارة المخاطر في الجمارك 64
المطلب الأول : معلومات عن إدارة المخاطر في الجمارك 64
الفرع الأول : معلومات عن إدارة المخاطر 64
-الفرع الثاني : إدارة المخاطر في الأنظمة الجمركية : 65
المطلب الثاني : إدراة تسيير المخاطر بين الماضي و الحاضر في الجزائر 68
الفرع الأول : التكوين في إدارة تسيير المخاطر: 70
االفرع الثاني : المكانة المرغوبة لإدارة تسييرالمخاطر في الجمارك 70
المبحث الثاني : الرقابة المؤجلة و الرقابة الاحقة 71
المطلب الأول : الرقابة المؤجلة و الرقابة الاحقة 71
الفرع الأول : الرقابة المؤجلة 72
أولا : المستندات 72
ثانيا : الضوابط المؤجلة 72
الفرع الثاني : الرقابة اللاحقة 73
أولا : أهداف الرقابة اللاحقة 74
مزايا التحكم للرقابة اللاحقة 74
المطلب الثاني : الإصلاح التكنولوجي والتنظيمي 76
الفرع الأول : معلومات حول نظام الألي و جمركة 76
أولا : المعلومات الجمركية ونظام الإدارة الآلي 77
ثانيا : ضمان التغيير 79

ثالثا : مزايا النظام الجديد 79
الفرع الثاني : الدوائر المسؤولة عن الرقابة والتحقيقات الجمركية 80
أ .قسم الاستعلام وإدارة المخاطر 81
ب : دائرة الاستعلام الجمركي: 83
خاتمة ..... **Error! Bookmark not defined.**
فهرس 91

المراسيم الرئاسية :

المرسوم الرئاسي رقم 2000-447 الصادر 23 ديسمبر 2000 بالمصادقة على البروتوكول المعدل على الإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية كيوتو 18 ماي 1973.الصادرة في بروكسل 26 جانفي 1999.

المراسيم التنفيذية :

المرسوم التنفيذي رقم 2000 -447 الصادر في 23 ديمبر بالمصادقة على البروتوكول المعدل لإتفاقية الدولية لتبسيط و تنسيق الإجراءات الجمركية الصادرة في بروكسل في 26 جانفي 1999.

مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها .

مرسوم تنفيذي رقم 17-90 مؤرخ في 23 جمادى الأول عام 1438 الموافق 20 فبراير سنة 2017 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية للمديرية العامة للجمارك و صلاحيتها

المرسوم التنفيذي رقم 18-188 المؤرخ 15 يوليوبشأن تحديد إجرءات تنفيد الضوابط من طرف إدارة الجمارك .

بالمرسوم تنفيذي رقم 76/26 الصادر في 25/3/1976 بالتعديل الأخير بتاريخ 26 يونيو 1999

المرسوم التنفيذي رقم 12 /93 المؤرخ في 01 مارس 2012 الذي يحدد شروطو أحكام الإستفادة من وضع المتعامل الإقتصادي المرخ له في الجمارك .

و القوانين و المواد :

المواد من 53-59 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

المادة 04/17 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

المواد من 53-59 من قانون الجمارك المعدل و المتمم القانون رقم 79/ 07 المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

المادة 51-52 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

المادة 76 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

المادة 92 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 1979/07/21 من قانون الجمارك معدل و متمم إلى أخر نعديل له بقانون المالية لسنة 2023.

المادة 75 مكرر رقم 01 من قانون الجمارك المعدد و المتمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

المادة من 116 الى غاية 118 من قانون الجمارك رقم 07/79 المؤرخ في 21 /1979/07 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.

المادة رقم 174 من قانون الجمارك المؤرخ في 21 07 1979 قسم الرابع القبول المؤقت .

المادة 186 ق10/98 القسم الثامن من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.

المادة 188 من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.

المواد من 165 إلى 172 من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 المعدل و المتمم 2023.

المادة 24 من قانون المالية لعام 2013.

المادة 192 من قانون الجمارك المعدل و المتمم و المؤرخ في 1979/07/61 .

المادة 125 ق 98 / 10 ق04/17 القسم الرابع العبور الجمركي من قانون الجمارك المؤرخ في 1979/07/21 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له في قانون المالية 2023.
التعميم رقم 1654/ DGD100 / SP / D بتاريخ 2007/04/11 المتعلق بأنظمة الملاحة الساحلية و شحن البضائع العابر .
المادة 92 مكرر من قانون الجمارك المؤرخ 1979/07/21 معدل و متمم الى غاية أخر تعديل له بقانون المالية 2023.
المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 18-188 للرقابة الاحقة ، المرجع نفسه .
قانون رقم 17-04 مؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1438 الموافق ل16 فبراير سنة 2017 ، يعدل و يتمم القانون رقم 07-79 المؤرخ في 26 شعبان غام 1399 الموافق ل 21 يوليو سنة 1979 و المتضمن قانون الجمارك

المذكرات و المجلات
وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية – دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 .

[1] Chatillon stéphane , droit des affaires international , edition vuibert , paris , 1999 , .
1 - http://:org.unece.tfigواستشاربتاريخ 10/04/2023 الساعة 21:30 مساءً ؛
1 تقرير التجارة العالمية ، تسيرع التجارة ، فوائد و تحديات تنفيذ إتفاقية تيسير التجارة للمنظمة التجارة العالمية ، 2015 ،ص4
1 جنين محمد ، التسهيلات الجمركية وأثارها على المؤسسة ، المرجع السابق ، ص97.
1 حناني, فاطمة الزهراء، راسة استطلاعية لعينة من المختصين في الجمارك ونشاط التصدير والإستيراد ، جامعة أدرار ، الجزائر ، ص33.
1 **-** خالد عليان سليمان، علي أحمد المشاقبة، **إدارة التخليص الجمركي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ،2009،ص134.
1 زايد مراد، **دور الجمارك في اقتصاد السوق، حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية- تخصص التحليل المالي، جامعة الجزائر 2006،ص282
1 - عز الدين بن تركي، **تطور المسالة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية . أي سياسة زراعية للجزائر؟**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعةباتنة،6007/6002،.
[1] كمال عليوش قربوع ، قانون الإستثمار في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1999.
[1] - محمد السانوسي محمد الشحاتة ، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، .2007
1 مقتعي فتيحة ،حرم ملوح المرجع السابق ، **تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية**.
1 مقتعي فتيحة حرم ملوح، **تحسين الأداء الجمركي في ظل نظام التجارة العالمية**، ديوان المطبوعات الجامعية ، سطيف ، 2017.
[1] 1وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية –دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 ، ص51.

[1] 1وراوي عيسى .ميلودي عمار .التحول إلى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية –دراسة حالة الجمارك الجزائرية، جامعة البليدة ، 2020 .
د
1 المادة 58 مكرر (01) ق04/17 قانون الجمارك الجزائري .
1 جنين محمد، **التسهيلات الجمركية وأثارها على المؤسسة**، جامعة جيجل ، الجزائر ، 2013 .
- ن بوزيدا " دراسة تحليلية لمناخ الأعمال في اللجزائر : التقييم من خلال مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال 2016 و 2017 .
¨ · محمد السانوسي محمد الشحاتة ، التجارة الدولية (في ضوء الفقه الإسلامي واتفاقية الجات دراسة مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، 2007.
. صالح فرحة زراوي، العامل في القانون التجاري الجزائري القسم الاول المحل التجاري وعناصره، الطبعة القانونية، 2011 .
بوبودان عبد الرزاق ، مقالة إلكترونية ، الأمن الغذائي الجزائري بين حتمية تطور سياسات الإنتاج و التسويق و ‘ستمرار العجز الغذائي ، جامعة مولود معمري ، تيزيوزو ، الجزائر .
القانون 78-02 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية **مؤرخ في 11 فيفري 1978** ، جريدة رسمية عدد 7 المؤرخة في 14 فيفري 1978. الظهير رقم 1-91-261 الصادر في 09 نوفمبر 1992 المعدل والمتمم الذي أصدر القانون رقم 13-89 المتعلق بالتجارة الخارجية . القانون التونسي المتعلق بالتجارة الخارجية عدد 41 لسنة 1994 والمؤرخ في 7 مارس 1994 .
محمد كامل شلقم ، تحديات الإنفتاح التجاري في الجزائر ، دار سالم للنشر و التوزيع ، سطيف ، الجزائر ، ط1 ، 2014 .

المواقع الألكترونية :
www.douane.gov.dzاستشار بتاريخ 02/27/2023 الساعة 3.00 مساء.
1 - http://:org.unece.tfigواستشاربتاريخ 09/04/2023 الساعة 2:11 مساءً ؛
[1] https://news.radioalgerie.dz/ar/node/16898 بتاريخ 2023/03/05 على الساعة 12.22

https://www.anafabdulkarem.com/%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%AD-%D9%88%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B1%D9%83%D9%8A/ بتاريخ : 2023/05/02 على الساعة 17.00.